

Princeton University Library



32101 075569002

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

مشكلة التعليم الحديث

في مصر

آراء وملحوظات واقتراحات

تأليف

مالك تاجر

الناشر : مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا : ١٥ شارع الدابغ

تليفون ٥١٣٩٤

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر بمصر

١٩٤٢

Ex Libris

J. Heyworth-Dunne

D. Lit. (London)

Nº 9732

مشكلة التعليم الحديث

في مصر

أراء وملحوظات واقتراحات

تأليف

مهاك تاجير

الناشر : مكتبة النهضة المصرية

٩ شارع عدلى باشا : ١٥ شارع المدايق

تليفون ٥١٣٩٤

مطبعة الاعتماد بشارع حسن الأكبر بمصر

١٩٤٢

(RECAP)

LA 1646

T 34

فهرست

٥	مقدمة
٧	الباب الأول : الوجوه المختلفة للتعليم الحديث في مصر
٩	الوجه الأول : التعليم في خدمة الجيش
	الوجه الثاني : التعليم في خدمة الادارة . جاذبية
١٤	التوظيف
	الوجه الثالث : التسابق لاجراز الشهادات الدراسية .
٢٠	الحالة كما تبدو اليوم
	الباب الثاني : أى نموذج يتبعه نظام التعليم الاميرى
٢٥	المصرى ؟
٢٩	الحاجة الى التجديد
٣١	بيان أحمد نجيب الهلالى بك
٣٧	الباب الثالث : ملاحظات في التعليم الحديث
٣٧	التعليم الأولى
٣٨	التعليم الابتدائى
٤٠	التعليم الثانوى

٤٩	.	.	.	.	التعليم الجامعى
٥٥	.	.	.	.	الباب الرابع : الحل المقترح
٥٩	.	.	.	.	التعليم الأولى
٦٣	.	.	.	.	التعليم الثانوى
٧٧	.	.	.	.	التعليم الجامعى
٨٣	.	.	.	.	الباب الخامس : مميزات المدرسة المصرية
٨٧	.	.	.	.	مدرسة الأعيان (معهد فاروق)
٩٢	.	.	.	.	الباب السادس : متنوعات
					دراسة اللغات الأجنبية ، ترجمة أشهر المؤلفات
٩٢	.	.	.	.	الأجنبية ، العلاقات المدرسية الدولية .
١٠٠	.	.	.	.	أهمية وجود المدرس الرئيسى
١٠١	.	.	.	.	دراسة التاريخ
١٠٤	.	.	.	.	فترات العمل الزراعى
١٠٧	.	.	.	.	الخاتمة

مقدمة

نعمت مصر قديماً بأسباب المجد والرفعة . ولكن مركزها الجغرافى جعلها فريسة الفاتحين الذين أهملوا مصالحها فى ظروف كثيرة .

وأخيراً استيقظت على الآلات الميكانيكية التى راحت تملأ الجو بضجيجها الذى يصم الأذان . ولقد رزقت البلاد لحسن الحظ بملوك امتازوا بالسخاء والذكاء فجاهدوا لبعث ماضيها المجيد . وكانت مصر فى بداية القرن التاسع عشر بمنأى عن الحضارة المزدهرة فى أوربا . فشرع محمد على الكبير واسماعيل العظيم فى إدخال الإصلاحات القيمة فى البلاد . ثم جاء من بعدهما المغفور له الملك فؤاد فعقد النية على توطيد دعائم الإصلاحات التى جاء بها والده وجده الكبيرين وراح يقود البلاد إلى مجالى الرقى والعمران غير أن حركة الانعاش القومى ظلت غير كاملة نظراً لما كانت البلاد لا تزال فى حاجة إليه فى أسباب العمران والإصلاح . وتبوأ حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق الأول عرش مصر فى ظروف دقيقة . لذلك لم تكن المهمة الملقاة على عاتق جلالتـه

بالمهمة الهينة اليسيرة ، ذلك أن معظم الاصلاحات التى أدخلت
فى العهد السابق لا تزال فى حاجة إلى مراجعة أو تعديل على ضوء
التجارب الأخيرة .

وقد قيل أن الشعب الذى تتوفر لديه أحسن المدارس هو
سيد الشعوب — وهذا قول حق — فإن الشعب يمتاز بعلمه لا
بما يظهر من قوى مادية .

والصفحات التالية تعبر عن آرائى الشخصية . فبعد أن
اطلعت على وجوه هذه المشكلة فى البلاد المتمدينة الراقية اقتنعت
بأن مطالب مصر الأدبية تختلف عن مطالب تلك البلاد
فى الوقت الحاضر على الأقل .

لست أدرى ما إذا كانت هذه الصفحات تنطوى على
آراء جديدة . فإذا كانت مجرد تكرار لآراء عرضت من قبل
فذلك دليل على أننى اتخذت موقفاً صريحاً فى هذا الجدل
العنيف الكثير التناقض .

الباب الأول

الوجوه المختلفة للتعليم الحديث في مصر

ما من حاجة إلى أن نرجع لعهد الفراعنة لنبحث نظم التعليم في مصر . فقد مرت الأجيال وتطورت الشعوب والأفكار . فلا علاقة حينئذ بين آراء سكان وادي النيل القدماء وآراء سكانها الحاضرين .

أما المدنية الإسلامية فهي كسائر المدنيات الكبرى تركت من بملها مخلفات ثمينة في الأدب والتاريخ والفنون الجميلة والعلوم . ولكن أهالي مصر في القرن العشرين لا يحافظون على حضارة أسلافهم رغماً عن أنهم مشبعون بعقلية العرب وعوائدهم أكثر من تشبعهم بأية عقلية أجنبية .

وبينا نرى الأدباء في البلاد الأجنبية لا يزالون حتى الآن عاكفين على تحليل أشهر مؤلفات مواطنهم ومقارنتها بسواها والتعليق عليها محاولين بذلك أن يستخرجوا منها معلومات وإرشادات جديدة ، ينصرف اهتمام رجال الثقافة في مصر إلى

غير الأدب العربي ويندر من يعمل في سبيل انعاش هذا الأدب
وتعليم اللغة العربية تعليما يصونها في المستقبل من النقص الذي
يصيبها اليوم .

هذا كما أن الجمهور يميل إلى استصغار المؤرخ العربي الذي
كان يقصد رأسا سرد الحوادث دون أن يغفل حادثا واحدا .
فيفضل الاطلاع على المؤلفات الموضوعة طبقا للطرق الحديثة
المتبعة . فتكون خالية من الحشو ومما لا علاقة له بباطن
الموضوع ، ويكثر فيها الآراء والملاحظات وذكر الأسباب والنتائج .
ولقد استطاع الفراعنة أن يثيروا إعجاب العالم بما شيدوه
من أبنية ومقابر ، حتى صار الفن العربي غير مرغوب فيه الآن
فهو لا يستعمل إلا لزيينة المساجد وبعض المباني الرسمية ومن
ثم اختلس الفن الحديث مقامه لسذاجة خطوطه وقلة تكليفه .

ولما جاء المماليك ظلموا الشعب باستبدادهم في الحكم . نعم
كانوا بلا شك يتقنون فن الحروب ولكنهم كانوا يزدرون كل
ما يتعلق بالعلم فمحوا ما كان باقيا في البلاد من علم وحب
للاطلاع والتأليف .

فلنتظر إذن قدوم محمد علي باشا لنرى الحكومة تشجع
رعاياها على التعليم .

الوجه الأول : التعليم فى خدمة الجيش

يقال انه من العسير على رجل نشأ فى بيئة غير مثقفة أن يقدر فوائد التعليم من أول الأمر . تحجج بهذا العذر بعض المؤرخين ليبرروا الإبطاء فى ادخال التعليم فى عهد محمد على باشا والأغلاط الكثيرة التى ارتكبها والى مصر . ولكن هذا الادعاء خطأ إذ كان محمد على باشا رجلا عمليا ، فأراد قبل كل شئ أن يعزز نفوذه أزاء شعبه وأزاء السلطان ويقتضى على دسائس الباب العالى والديوان السلطانى قبل أن تقتضى تلك الدسائس على رغبته فى حكم مصر .

ولقد كان فى حاجة قصوى إلى جيش قوى يتولى قيادته بنفسه . وشغل باله تكوين تلك الآلة الحربية التى أصبحت همه الوحيد وباعث نشاطه وذكائه . ولم ير محمد على باشا ما يوجد تقدمه إلى شعبه لمشاركته فى انجاز هذا المشروع طالما هو قادر على الانفاق على تسليح جيشه دون أن يفقر شعبه بالضرائب المتزايدة . ولكنه سرعان ما لاحظ أن ادخال الحضارة فى بلاده قد تكلفه ثمنا باهظا ولا سيما بواسطة معاونة شركائه الأجانب .

ولقد كتب معاصره (بول مورييه) Paul Mouriez في هذا الصدد في مؤلفه « مصر في عهد محمد علي » يقول : « ربما جاءه رجل فأوحى إليه بطريقة يستمد بها الكفاءات دون أن يكلفه هذا المشروع شيئا أو لا يكلفه إلا قليلا، فأقنعه — وصدق الباشا — أنه بالطريقة التي صار بها الفلاحون أنعاما قد يمكنه أن يحولهم إلى أطباء ومهندسين وسياسيين ورجال قانون وأصحاب مصانع » قد يكون هذا السبب الأول لادخال التعليم في مصر .

ولكن المدارس لم تأت بالنتائج المنشودة . وعندئذ تقرر اختيار عدد من الشبان وإرسالهم إلى أوروبا لينقطعوا عن البيئة التي نشأوا فيها ويتصلوا بالبيئات المتقدمة فيتأثروا أحسن تأثير من هذا الوسط الجديد .

كانت الفكرة جريئة حقا . وكان المعاصرون على الرغم من ذلك يرجون ألا تظل تلك الجهود عقيمة . فكتب أحدهم وقتئذ يقول : « رأيت شبيبة مصر تذهب إلى البلاد الأجنبية لتدرس فن الحروب وأساليب حكم الشعوب . وشاهدت انشاء تلك المعاهد العلمية التي أعجبت كثيرا من السياح فقلت : كل ذلك لا بد منه والمصرى المتواضع الآن قد يصبح عظيما وغنيا »

فيطرح العبودية التي تثقل كاهله منذ قرون ويحصل على استقلال
بلاده الخالدة » .

ولا شك في أن طلبة البعثات في باريس حصلوا على نتائج
أحسن من تلك التي حصلوا عليها في المعاهد المصرية على الرغم
مما سجله المسيو (بول مورييه) في مؤلفه متهماً بقوله : « ان
الرغبة في الحصول — بفضل تربية راقية — على وظيفة رفيعة
في الحكومة وعدم اتقان أعضاء البعثات اللغة الفرنسية وقلة
معلوماتهم وزهوهم الذي لا يطاق : هذا كل ما حملته البعثة معها
من أوربا » .

ولقد رأينا كثيراً من أعضاء البعثات يشتهرون في مختلف
الفنون ، ولكن عددهم كان قليلاً في حين أن المهمة التي دعوا
إليها كانت عسيرة للغاية .

هذا من جهة . ومن جهة أخرى ، إذا كان محمد علي باشا
قد قصد فعلاً إلى نشر التعليم في بلاده دون أى غرض آخر
فكيف نعلل قصر اهتمامه على التعليم العالى في حين أن التعليم
الابتدائي كان مهملاً بل مجهولاً ؟

فقد كان الأجدر به قبل أن يفكر في تثقيف الشعب أن

يهذه ويمهد له السبيل إلى العلم والرقى . وكان عطاء الأمة في ذلك الحين إذا سمعوا بأن أعضاء البعثات مكثوا في أوربا عدة سنوات وكلفوا الحكومة مصاريف حمة ليدرسوا فن الفلاحة راحوا يستهزون بهم لاختيارهم هذه المهمة التي لا يحترفها إلا أفراد الشعب المساكين .

والخلاصة أن تكوين شعبة مثقفة كان يتطلب وقتاً وصبراً . نعم ان محمد على باشا لم يهمل أية وسيلة ليكفل نجاح هذا المشروع . فكانت الخزانة تلقى بأموالها دون حساب . فالطالب الذى يقع عليه الاختيار لم يتلق دروسه مجاناً فقط بل كانت الدولة تأويه وتطعمه على نفقتها وتصرف له أيضاً مرتباً شهرياً كأنه يؤدى خدمة لها . ولكن لما أراد محمد على باشا الاسراع فى التنفيذ كانت جهوده — للأسف — جهوداً باطلة .

ليس فى نيتنا أبداً أن ننتقد هذا العمل المتواصل الجبار . ولكن الذى نأخذ به عليه هو الاسراع فى تنفيذ المشروع ابتغاء النتائج السريعة . فكيف نتعجب إذن من أن الطالب كان يظهر فى العمل ضعفاً وجهلاً متناهيين ؟

ثم تدخلت الدول الأجنبية فى شؤون مصر السياسية .

فحرمت محمد على باشا ثمرات فتوحاته فحطمت بذلك : ندفاعه
إلى العمل والاصلاح .

وانتقد الكاتب الفرنسى الميسو (فيكتور شلشر Victor
Schoelcher) الذى زار مصر فى عهد محمد على باشا إهمال الباشا
شؤون التعليم بعد اتفاقية لندن فى سنة ١٨٤٠ وإعادة السلم إلى
ربوع الشرق الأدنى . قال : « لو أراد محمد على باشا انهماض
مصر بنشر التعليم وتعميمه لانتهاز فرصة استعادة السلام لاصلاح
المنشآت العامة وجعلها آلة تستخدم فى خدمة الحضارة فيعهد إلى
الرجال المتعلمين لرفع مستوى البلاد الأدبى . وكذلك ينفق
الأموال الطائلة التى تبتلعها الحروب فى زيادة المدارس ومضاعفة
أثرها فى البلاد ، وبفضلها تنجز المشروعات ذات الصبغة الانسانية . »

فلما عاد السلم أهمل محمد على باشا شؤون الدولة لما لقيه من
معاملة سيئة من جانب الدول . ولقد كانت له — عند ما تولى
الحكم — مشاريع عظيمة ، منها تحرير مصر من كل سيادة
أجنبية وجعلها أمة مستقلة ذات سيادة وتكون حامية لساير
الأقطار الشقيقة . وللوصول إلى هذا الغرض الرئيسى لم يضعف
أمام أية تضحية . ولكنه لم يستطع أن يواصل هذا الجهد العظيم

بعد أن أفسدت الدول الأوربية خطته بانقاص عدد جيشه إلى ١٢ ألف جندي . ولقد كان في وسعه أن يتذرع بالصبر ويستأنف نشاطه . ولكنه أصبح في ذلك الحين رجلاً مستغماً مريضاً . فتضاءلت قوته المادية وضعفت إرادته فزهده العمل وترك الأمور تسير إلى مجراها الطبيعي .

وهكذا تلاشت المدارس كما تلاشى كل شيء أفشىء في عهد الفتوحات . فلما تولى عباس باشا الحكم — وكان هذا الوالي لا يقبل النفوذ الأوربي في حكومته — اكتفى باقرار الحالة الراهنة .

الوجه الثاني : التعليم في خدمة الادارة

لما تبوأ اسماعيل عرش مصر وجد هذا العرش مدعماً . فكانت همومه غير التي شغلت سلفه العظيم . فانقطع إلى تنفيذ عدة اصلاحات اجتماعية واقتصادية واسعة النطاق . وكان التعليم بطبيعة الحال أول مشروع لفت نظره بنوع خاص . ولكنه على نقیض محمد على باشا اهتم أولاً بالتعليم الابتدائي . فالقانون الصادر بتاريخ ١٠ رجب سنة ١٢٨٤ (١٨٦٨) بإعادة تنظيم التعليم في مصر ينص بإيجاز :

المادة ١٧ : يجب على المدرسين والأساتذة أن يتقنوا حفظ القرآن الكريم والديانة الإسلامية ويجيدوا الخط العربي والحسابات .

ملحوظات عامة : يستمد المدرسون من رغبات الخديو لتهديب الأطفال لان التربية تثبت في آن واحد المعرفة والجودة فيعاملون تلاميذهم كأطفالهم ويفهمونهم مبادئ الأدب والسفالة .
ومن مميزات هذا القانون :

أولاً : انه كان محدود الغاية نظراً لحالة التعليم الباعثة على اليأس .

ثانياً : خصص للتربية الأخلاقية والدينية مكانة عظيمة .
وكان الأهالي حتى اصدار هذا القانون لا يعنون بتعليم أبنائهم إلا أن حالة المدارس المؤلفة كانت تبرر موقفهم إلى حد ما .
فلما رخصت الحكومة لبعض معاهد التعليم الأجنبية الإقامة في مصر تبدل موقف الأهالي بهذا الصدد وقرروا إرسال أولادهم إليها .

وأراد الخديو ان يستميل شعبه الى التعليم . ولكنه صادف صعوبات جمة وبذل أموالاً طائلة في سبيل هذه الغاية . فكانت

الحزاة تخصص اعتمادات وفيرة لتعليم الطلبة الذين يلبن دعوة الخديو الى التعليم . وكانت أيضاً توزع جوائز مالية على من يتفوق على زملائه فى الامتحانات أو فى أثناء السنة الدراسية .

على أن تلك التضحيات لم يتحملها الخديو كلها لغرض انتشار التعليم دون سواه . فالغرض الأساسى أفسدته الضروريات . ذلك أنه بانتشار المدنية فى البلاد كانت الحكومة تحتاج الى موظفين اداريين . أما الاوربيون الذين كانوا فى خدمة الحكومة فبصرف النظر عن لمرتبات الباهظة التى كانوا يتقاضونها ، لم يكن فى وسعهم أن يتصلوا مباشرة بسكان القطر لضعفهم فى اللغة العربية واختلاف عقليتهم وعوائدهم .

وفوق هذه الأسباب كلها كان لا يلىق بدولة ترغب فى الاستقلال أن تعتمد فى ادارة شؤونها الادارية والاقتصادية والسياسية الخ على معونة العنصر الأجنبى .

دفعت هذه الأسباب الحكومة على التورط فى ارتكاب خطأين :

١ — بما انها كفت عن منح الشهادات الدراسية حتى لا ييأس الطالب من التعليم اذا اشتدت عليه الرقابة ظل التعليم بطبيعة الحال ضعيفاً جداً .

٢ — لم تقصد المناهج الدراسية الى تثقيف العقول بل كانت تقصد رأساً الى اعداد طائفة من الموظفين يحسنون القراءة والكتابة بصرف النظر عن المعلومات الأخرى .

وقد أشار يعقوب أرتين باشا عند ما كان وكيلا لنظارة المعارف الى ما يصيب الدراسات الثانوية من الضرر ان لم تقرأها شهادة رسمية . فقد كان مستوى التلاميذ المتخرجين من المدارس الثانوية الحرة في ذلك الوقت أرق من مستوى الملحقين بالمدارس الأميرية . فكان الأولون يفضلون عن الآخرين لشغل الوظائف المهمة . فلو أن تلك الحالة استمرت على ما كانت عليه فلا جدال في أنها كانت تسيء إلى سمعة المدارس الأميرية . لذلك تقرر اجراء امتحانات رسمية في آخر المرحلة الثانوية تحت اشراف نظارة المعارف وكانت الوزارة ترمى من هذه الامتحانات إلى تحقيق فائدتين :

الأولى : مراقبة مجهودات الطلبة .

الثانية : توحيد المستوى العلمى بين طلبة جميع المدارس ولو توحيداً ظاهرياً . فخلت الشهادة الرسمية محل الكفاءة الشخصية في التعيين بالوظائف الحكومية مهما كانت أهميتها .

كل هذا قد ذكره يعقوب أرتين باشا بايضاح في تقريره
عن التعليم في مصر عند ما قال :

« لم نقصد من اجراء امتحانات جدية الا تشجيع الطلبة
وحثهم على الدراسة . فان مزاحمة المدارس الأميرية تنشط وتزداد
يوماً بعد يوم . فعلياً أن ندرك ان بدون عمل متواصل ومنظم
قد يستحيل على مدارسنا أن تنشئ شيية تستطيع أن تنافس
الذين يتخرجون من المدارس الحرة منافسة جدية » .

ثم أضاف إلى ذلك قوله : نحن اليوم أمام مشكلتين إذ نحن
مترددون بين رغبتنا في أن نتصاعب في الامتحانات لأن الدولة
ليست الآن في حاجة ملحة إلى الموظفين الاداريين وبين رغبتنا
في عدم عرقلة سير الدراسات الجامعية بفرض مراقبة جدية على
الامتحانات الثانوية » .

نستنتج من ذلك ما يأتي :

١ — لولا منافسة المدارس الأجنبية لظل مستوى التعليم
في المدارس الأميرية منحطاً . فلم تشرع الوزارة في رفع مستوى
الثقافة في مدارسها إلا خوفاً من منافسة المدارس الحرة .

٢ — بعد أن كانت المدارس في خدمة الجيش تحولت إلى

آلة لصنع الموظفين . فكانت الامتحانات تصعب أو تسهل حسب حاجة الحكومة إلى الموظفين أو حاجتها إلى الفنيين .

جاذبية التوظيف : وكفلت الحكومة للشبان المتعلمين مزايا عظيمة فأقنعت عددا عظيما من أبناء الطبقة المتوسطة والطبقة الراقية إلى الالتحاق بالمدارس . إلا أن هؤلاء — ولا سيما أبناء الطبقة المتوسطة منهم — كانوا متى أحسنوا القراءة والكتابة يسارعون للبحث عن وظيفة .

ثم زاد عدد المتعلمين إلى درجة بعثت على القلق . ولكن هل كان في وسع الحكومة أن تمنع الشبان من الالتحاق بالمعاهد العلمية بعد أن حشتهم على ذلك ؟ وهكذا انتشرداء التعليم في البلاد بيد أن الحكومة عجزت عن علاجه .

وألفى الشاب المحتاج لكسب معيشته نفسه أمام أمرين :
أما أن يعكف على الأعمال الزراعية الشاقة التي لا تأتي بأرباح تذكر والأعمال الحرة التي تسبب هموما عظيمة وتستوجب مجهودا متواصلا ، وأما أن يلجأ إلى خدمة الحكومة حيث يتقاضى مرتبا ضخما ويتمتع بمنزلة رفيعة ، دون أن يبذل جهدا كبيرا .

الوجه الثالث : التسابق لاحراز الشهادات الدراسية

ان التشديد فى الامتحانات والتخفيض فى المرتبات لم يزهد الشبان فى الالتحاق باحدى الوظائف الحكومية . هذا كما أن التعيين فى الوظائف الحكومية ، بخلاف النظام المتبع الآن فى البنوك والشركات ، غير خاضع لأية قاعده ثابتة . ولا شك فى أن التعيين بطريقة المسابقات ينطوى على عدة مزايا إلا أن لا يستطيع تطبيقه فى الوزارات والمصالح الحكومية إلا بالشروط الآتية :

١ — يجب أن يميز بين الوظائف التى تستوجب مسؤولية ، وهى التى تخصص لحاملى الشهادات العليا ، والوظائف الادارية الاعتيادية التى تخصص لحاملى البكالوريا . فاذا وقع الاختيار على هذا الحل تجرى مسابقه لكل طائفة من ذوى الشهادات على حدة .

٢ — إذا واصلت الجهات المختصة تعيين حاملى الشهادات العليا لشغل الوظائف الاعتيادية فالمستحسن أن تجرى عندئذ مسابقة واحدة للجميع دون أن يميز بين طبقات حاملى الشهادات المختلفة

ويعتمد في التعيين على نتيجة المسابقة وحدها دون أى اعتبار آخر .

إلا أن الحكومة لا تزال تفضل ذوى الشهادات العالية على غيرهم . وهذا التفضيل طبيعى ويرجع إلى مقام الجامعة في نظر المتعلمين وتهافت الطلبة عليها .

لذلك يجد الطلاب للحصول على أعلى الشهادات وأرقى الدرجات حتى يتيسر لهم الدخول في خدمة الحكومة ، فبدلاً من أن يستفيد هؤلاء المثقفون في مختلف الفنون بمعلوماتهم ويفيدوا غيرهم بما ادخروه من العلم في أثناء دراساتهم الطويلة ، نراهم يتشوقون للدخول في خدمة الحكومة أو الالتحاق بأحد البيوت التجارية أو المصارف بمرتبات ضئيلة للغاية . ويعتبرون أنفسهم سعداء لو تمكنوا في الأزمنة الحالية من إحراز وظيفة كتابية بفضل شهاداتهم .

الحالة كما تبدو اليوم

لقد شعرت الحكومة بأكراً بهذه الحالة الخطرة . ولكنها لم تجرؤ حتى الآن على معالجتها بالشدة اللازمة . فان روح التعليم

باقية على ما كانت عليه في عهد اسماعيل . فليس من شأن المناهج أن تكفل الوسائل اللازمة لمواجهة الحياة وتدير الأمور بل لا تزال تمهد إلى التوظيف . فهؤلاء الشبان يقضون طول حياتهم في وظائف لا تستوجب تفكيراً ولا تكفل لهم مستقبلاً زاهراً . فمن الطبيعي أن أفواج المتعلمين الذين يتخرجون كل عام في المدارس والكليات ليلتحقوا بالمصالح والشركات لا يجدون إلا النذر اليسير من الوظائف الخالية، فيزداد بذلك عدد المتعلمين العاطلين وهكذا صارت مشكلة البطالة عسيرة الحل .

وتقدمت بعض الأوساط باقتراحات عجيبة لكبح جماح هذه الأزمة . فطلبت بالحاح أن تضع الدولة يدها على الشركات الأجنبية فتخرج منها جميع المستخدمين الأجانب وتفرض استعمال اللغة العربية إجبارياً . واقترح آخرون أن تنشأ الحكومة مصانع أهلية تمولها وتديرها بنفسها وتوظف فيها جميع المتعطلين . وجدنا رجالاً يفكرون في هذه الاقتراحات الجديدة ولكننا لم نجد أبداً من يفكر بطريقة جدية في استغلال موارد البلاد الوفيرة . فالحكومة تدعى أنها لا تجد الاعتمادات اللازمة لتستغل تلك الموارد الطائلة بيد أنها تصرف كل عام نصف

إيرادها أى ١٦ مليون من الجنيهات لتدفع بها مرتبات موظفيها
التي تستطيع أن تستغنى عن عدد كبير منهم دون أن تسيء إلى
سير العمل .

ولو أنها فعلت ذلك إذن لاستطاعت أن تخصص المرتبات
التي تصرف لهم لنعاش حركة البلاد الاجتماعية والاقتصادية .
ولكنها تخشى أن تنفذ مثل هذا التدبير خوفاً من أن يسبب
هؤلاء الموظفون المفصولون ضجة في البلاد . بل تخشى أيضاً من
وقف التعميمات على الرغم من القرارات الحاسمة التي اتخذتها
بهذا الصدد أن يتضخم عدد المتعطلين أو أن يشتغلوا بما يخل
بالأمن العام ويهدد روح الطمأنينة في البلاد . فهي تعين بلا
انقطاع موظفين لا تحتاج إلى خدماتهم وتقدم لهم مرتبات ضئيلة
حتى لا يموتوا من الجوع . وبما أن هذا العمل يضخم ميزانيتها فهي
تخصم من مرتبات الموظفين القداماء ما تشاء بطريقة غير مباشرة
وتلغى العلاوات لمن يستحقونها أو تفرض عليهم من حين لآخر
ضرائب استثنائية بحجة أن الموظفين يجب أن يساهموا في
المشروعات ذات الصبغة الوطنية .

غير أنه من المستحيل أن تدوم هذه الحالة اليأسية الى

ما شاء الله . ولو تمكنت الحكومة من منع الكارثة لبضعة
سنوات أخرى باستعمال تلك المسكنات فهي لا تستطيع أن تؤجلها
إلى غير نهاية . ثم أنها تشجع الشبان على الكسل إذ تصرف لهم
ما هيات دون أن تطلب منهم أداء عمل وبذلك تحرم البلاد من
مجهودهم وذكائهم . نعم لقد أعلنت الحكومة مرارا عزمها على
علاج الحالة . الا أن الاجراءات التي نفذتها كانت ضعيفة الأثر .
أفلم يدر في خلدنا قط أن العلاج السريع الوحيد القليل
النفقات العظيم النفع للبلاد ينحصر في تعديل نظم التعليم تعديلا
تامام لكي يصبح متفقاً مع حاجيات البلاد ؟

الباب الثاني

أى نموذج يتبعه نظام التعليم الاميرى المصرى ؟

يحاول كل شعب أن يقيم نمودجا للتعليم يطابق اخلاقه وعوائده
وضرورياته المادية والادبية أو رغباته الوطنية .

فالتعليم البريطانى يهتم بتهذيب الشبيبة أكثر من تعليمها
غير أن بعض الجامعات البريطانية الحديثة تميل إلى زيادة حصص
الدراسة على حساب الرياضة البدنية .

أما الحكومات الديكتاتورية كألمانيا وايطاليا فتحاول
تطبيق مبادئ الفلاسفة والمربين الوطنيين على نظامها السياسى .
ويمتاز هذا النظام بعزم أولياء الأمور على منع انتشار الثقافة
العامة بين جميع طبقات الشعب فيقتصر الاختيار على طبقة
محدودة من المتعلمين لاتمام ثقافتها بينما يوجه الشبان الباقون إلى
الاعمال الصناعية والزراعية .

أما التعليم فى أمريكا فعلى ، حيث يتلقى الطالب معلومات
متنوعة — وإن كانت سطحية — ولكنها تكفيه لأن يشغل

بطريقة مقبولة وظيفية إدارية . ففي بعض المعاهد يتساوى الوقت المخصص للرياضة البدنية مع حصص الدرس بل وتفوقها في بعض الأحيان .

وأخيرا يعتمد التعليم الفرنسي على الكتب والنظريات إلا أنه كان يميل إلى تجديد طرقه في أثناء السنوات الأخيرة . وعجل انكسار فرنسا التطور المنظور . ففي مقالة نشرتها « مجلة العالمين » الفرنسية أشار رئيس الدولة الى الاتجاه الجديد الذى يود أن يسير عليه للتعليم ، قال : « سنحاول أن نقضى على مكانة التعليم النظرى إذ أن هذا التعليم يشجع على الكسل ويأتى فى الحقيقة بما لا يفيد . ويجب أن يقتنع الاساتذة بهذه الفكرة لأن العمل اليدوى لا يقل نفعا ولا منزلة عن العمل الكتابى حتى فيما يختص بتنقيف العقل . وأن اتقان عمل واحد أفضل من جمع معلومات سطحية فى عدة ميادين . أما غرضنا الآن فهو أن نجعل الفرنسيين متشوقين الى العمل ومحبين لبذل الجهد . فيجب ألا تكون أمنيته منحصرة فى الاطمئنان الى وظيفة حكومية خالية من المسؤولية ، بل تتعداها الى التقدم بالرأى وحب العمل ومحاولة اتمامه على أحسن وجه » .

أما مصر فليس لها نظام تعليم ذى صبغة محلية . وإنما اقتدت ببعض المذاهب الاوربية وكان اختيارها لتلك المذاهب لا يأتى بفائدة على الدوام .

ولعلنا ندهش من أن انجلترا — بصفتها دولة محتلة — لم تحاول أن تفرض مبادئها وآرائها فى التعليم . كان هذا الأمر ميسوراً إذ كانت حينذاك تدير دفة وزارة المعارف بواسطة موظفيها . فإذا كان هؤلاء الموظفون وضعوا لبعض أسباب سياسية مناهج التعليم بقصد عدم تثقيف العقل والتفكير ، فقد كان فى الواقع الجو غير ملائماً لتطبيق مبادئ الانجليز الاجتماعية والتهديبية . فان بريطانيا لم تتبع مذهباً واحداً أو مبدءاً واحداً . لذلك كان عليها أن تتقدم بعدة مذاهب ومبادئ غير متناسقة وتقرضها على شعب تختلف عوائده ودرجة تهذيبه وتثقيفه .

إذا اعتبرنا مصر دولة حديثة ألفيناها مجردة من كل تقليد ثقافى . فقد أهملت الثقافة الوحيدة التى يمكنها أن تظهر بها وتستظهر بها . تلك هى الثقافة العربية . ثم أنها اقتتقت آثار التقدم فى وقت كان العالم يتطور تطوراً سريعاً . فقد تابعت الأفكار والمبادئ ولكن بالنظر فقط ، إذ كان رجالها غير

مستعدين لبحث تلك المبادئ والآراء والتمييز بينها . فلما اضطرت إلى أن تختارين مبدأ وآخر قصرت عملها على تطبيق أحدث رأى وأبعده سيطاً .

لذلك قد يخيّل إلينا لأول وهلة أن مناهج التعليم الثانوى اقتبست معظمها من المناهج الفرنسية . ولكن الحقيقة تختلف عن ذلك . فان المناهج المصرية ولاسيا مناهج التعليم الثانوى تشبه المناهج الفرنسية فى نقطتين : الأولى كثرة المواد التى تدرس معاً والثانية تجردها من التعليم العملى ، فى حين تختلف عنها فى الروح والأسلوب . وبالأجمال إذا نحن ألقينا نظرة سريعة على التعليم ألفيناه سخيلاً ومعيباً .

فلا غرابة حينئذ من أن الجامعة تشكو من الشكوى من ضعف حاملى البكالوريا ، بل من عدم أهليتهم فى اللغات والعلوم والرياضات ، ولا غرابة أيضاً من أن بعض رجال الأدب يلاحظون أن متخرجى الكليات لا يحسنون الكتابة ، ويفتخرون بمقالات ورسالات مفعمة بالأخطاء اللغوية والنحوية ومجردة من كل رأى جديد أورزين . كما أننا لا ندهش من أن الشركات الأجنبية التى أظهرت استعداداً جديراً بالثناء لتعيين

ذوى المؤهلات من المصريين فى شركاتهم يتأسفون لعدم كفاءتهم فى اللغات ولتكوينهم الثقافى الضعيف وعدم مبادهتم فى العمل . والوزارات والمصالح الحكومية هى وحدها التى لم تشك حتى الآن من ضعف موظفيها — ولعل ذلك لأنها لم تتح لها الفرصة كثيراً لاختبار قدرتهم على العمل !!

وهذه الخطة التعليمية لا تتركز إلى مبدأ صريح ولا تقصد أى غرض واضح . ومع ذلك فكل وزير يقدم إلى وزارة المعارف يريد أولاً أن يتجنب مهمة تعديل نظم التعليم فيكتفى ببعض التعديلات الشكلية وبذلك يقنع بأنه أدى مهمته وأبرأ ذمته .

الحاجة إلى التجديد

نلاحظ أن البلاد التى بحثت مسائل التعليم منذ قرن أو أكثر — كفرنسا مثلاً — لا تكفى بما وصلت إليه من النتائج فتشعر دائماً ببعض الحاجة إلى التجديد .

ففى إيطاليا وألمانيا وروسيا حيث كان التعليم قبل الحرب السابقة مهملاً ، عُجِّلَ بالإصلاحات فى هذا الصدد عندما تولت الدكتاتورية أزمة الحكم وانصرفت همه الدكتاتور الرئيسية —

فما خلا إعادة النظام وعلاج الحالة المالية — إلى تكوين نشأة مشبعة بالمبادئ الجديدة يكفل بها دوام الحكم الجديد .
ففي تلك البلاد (الاوتارشية) تسيطر الدولة على كل شيء .
أما الفرد فلا يستطيع أن يعيش كما يريد ، لأن حياته مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بحياة الأمة . فلا يسمح له أن يعمل ما يشاء .
ولما كانت الأمة في حاجة إلى أيد عاملة أكثر من حاجتها إلى المثقفين صبغ التعليم بالصبغة العملية

أما في فرنسا فقد كان أولياء الأمور مهتمين بمعالجة أزمة المتعطلين عن طريق اصلاح نظم التعليم . فلقد أعقب مشروع (ليون بيرار) في سنة ١٩٢٥ مشروع آخر معروف بمشروع « جان زاي » وهو موسوم باسم الوزير الذي اقترحه . وكان هذا المشروع يرمى إلى تقسيم التعليم إلى كلاسيكي وحديث وفني .
ولما نشبت الحرب أوقف تنفيذ المشروع . إلا أن المارشال بيتان يريد اليوم أن يخصص للتعليم العملي مقاماً عالياً دون أن يمس كيان التعليم الثقافي .

وأدرك بعض رجال التعليم في الولايات المتحدة درجة الانحطاط التي وصل إليها التعليم . إلا أن بعض المعاهد الحرة لم

تنتظر حتى تخطو الحكومة لاصلاح هذه الحالة السيئة .

وفي الجملة ، نلاحظ أنه — باستثناء البلاد الدكتاتورية التي خضعت فيها التربية للمصلحة الحزبية — لم تنته مشكلة التعليم إلى قرارات محسوسة . والواقع أن الأفكار تكاثرت والانتقادات تتابعت ولكن أولياء الأمور لم يأخذوا حتى الآن بقرارات حاسمة في هذا الموضوع .

لذلك اضطرت مصر — ولو أنها تفضل محاكاة غيرها على أن تتبدع هي شيئاً من عندها — إلى أن تتخذ تحت تأثير الحوادث قراراً في هذا الشأن .

بيان أحمد نجيب الهلالي بك

لما ألف المرحوم محمد توفيق نسيم باشا وزارته الثالثة المحايدة اختار للعمل معه قاضياً شاباً نشطاً كفواً هو أحمد نجيب الهلالي بك ، فعينه وزيراً للمعارف العمومية . وكانت البلاد تشكو من أزمة سياسية ومالية زعزعت قوة الشعب النفسية ، فهاج وقتئذ طلاب الجامعة وألقوا مظاهرات وسببوا اضطرابات بحجة تأييد مطالب الزعماء السياسيين . وفي الواقع أن الطلبة انتهزوا

هذه الفرصة ليعربوا عن امتعاضهم من رجال الحكم الذين أهملوا شؤونهم حتى عجزوا عن مواجهة الأزمة الاقتصادية وعجزوا بالتالى عن علاجها ، فكانت عواقبها شديدة على أولئك المثقفين .

وقلق ولاية الامور من هذه الاضطرابات الخالية فى الحقيقة من كل مغزى سياسى . وبينما كانت الوزارة تضع مشروعاً اقتصادياً خماسياً اهتمت وزارة المعارف باصلاح التعليم الثانوى إذ اعتبرت هذه المرحلة من أهم المراحل الثلاث وأشدّها تأثيراً على تثقيف الشبيبة وتهذيبها .

ولما نشر هذا البيان أطنبت الصحف فى تمدحه واطرائه . كان هذا البيان جديراً حقاً بان يعطف عليه الرأى العام ، إذ كان يمتاز بصراحته الغريبة من عدة أوجه خاصة أن واضعه كان وزيراً مصرياً . فأثار هذا البيان أمانى كبيرة . ولكن لم يمض بعض الوقت حتى تحول ذلك الرجاء إلى خيبة ويأس .

أما التعديل المشار اليه فكان يتلخص اجمالاً فى توزيع العلوم توزيعاً جديداً وتخفيض مدة الدراسة إلى أربع سنوات بدلا من خمسة . فكانت نتائجه ان حدث فى البداية ارتباك للفصل بين النظام الجديد والقديم . ثم أن الشهادة الجديدة (أى

شهادة الثقافة العامة) التي كان ينالها الطلبة بعد أربع سنوات فقط
ويقرها امتحان رسمي واحد بدلا من امتحانين ، فقدت بعض
قيمتها العملية . أما الطالب الذي لا ينوى لسبب من الأسباب
اتمام دروسه الجامعية فهو مضطر — لو أراد أن يتوظف في إحدى
المصالح والشركات — أن يتقدم في امتحان السنة التوجيهية لكي
يحل هذا الامتحان محل القسم الثاني من البكالوريا في النظام
القديم . أما قيمته الثقافية فلا تختلف عن قيمة النظام
القديم الثقافية .

لذلك فشل مشروع تعديل النظام الثانوي بعد أن توقع
الناس منه أحسن النتائج فقلت قيمة هذا التعليم من جراء
هذا الفشل .

هل ينسب هذا الفشل إلى إهمال رجال الوزارة الفنيين أو
إلى سوء رغبتهم في تنفيذه ؟ كلا ! كان يجب على الوزارة قبل
أن تبادر بتلك التعديلات أن تعلم أنه ليس على الدولة أن تقوم
بدور رب العائلة وحينئذ لا تستطيع بمجرد أمر أن تحول أولئك
المدرسين الذين عاملتهم حتى الآن كسائر موظفي الدولة إلى متبنيين
كما أنها لا تستطيع أن تترك لهم الحرية التامة في تكييف طرق

الدراسة ، ثم تلومهم على رسوب التلاميذ في الامتحانات العامة لأنهم لم يجيبوا على الأسئلة على النحو المقرر ووفق النهج الذى وضعه مفتشو الوزارة .

ولعل هذا البيان كان أعود بالفائدة على التعليم الثانوى لو كان واضحاً فى خلاصته . ولكن الوزير بدلاً من الإيجاز والوضوح فى نتائجها أطنب فى الحديث ليصل بعد خمسين صفحة طويلة الى خاتمة سماها بنفسه « هيكمل أجملنا فيه صورة عامة لما يجب أن يكون عليه التعليم الثانوى » . واضاف مايلي :

« على ان اصلاح التعليم الثانوى ليس عمل الوزارة وحدها وانى لهذا أهيب بكل ذى رأى فى الموضوع من الفنيين او من أولياء الأمور ان يتقدم بملاحظاته . فقد تغيب عنا بعض الأمور فان جاءتنا من عارف او مجرب او خبير رحبنا بها » .

فما فائدة ذكر عيوب التعليم بتلك الصراحة الفظة واظهار التردد والحيرة فى الخاتمة ؟

ونلخص احمد نجيب الهلالي بك اسباب ضعف التعليم الثانوى فيما يلى :

(١) شحن الخطط والمناهج .

(٢) عدم مراعاة التناسب بين مايجب تدريسه للثقافة العامة

وما يجب تدريسه تمهيدا للتخصص .

(٣) نظام الامتحانات .

(٤) ازدحام المدارس بالفصول وازدحام الفصول بالطلاب

(٥) النظام المتبع في تعليم اللغات .

(٦) سوء نظام التفتيش الفني .

(٧) اهمال شأن المعلمين .

(٨) اهمال الناحية التهذيبية في التعليم الثانوى وتركيز كل

اصلاح فى الدائرة العلمية .

ولكننا مهما دققنا فى فحص البيان كله لم نجد فيه أى

تلميح إلى السبب الرئيسى وهو عدم ملائمة المناهج الحالية لاستعداد

الشعب النفسى وحاجة البلاد المادية .

فلو حسب الوزير السابق أن التعليم الثانوى حسن فى جملته

بشرط أن تعالج نقط الضعف الثمانية التى ذكرها فى بيانه ، فهو فى

ضلال مبين . ثم الأسباب التى أوضحها لا يسلم بها كلها كما

أن الاصلاحات التى اقترحها مهمة إلى حد ما . وستتاح لنا

الفرصة فيما بعد لبحث هذه النقط بحثاً دقيقاً .

أما الآن فلنحصر انتقادنا :

(١) يدعى الوزير في بيانه أن قصده التجديد من الأساس مع أنه لا يتعلق على العموم إلا بتعديل التفاصيل الشكلية .

(٢) أهمل هذا البيان أهلاً تاماً ما كان يجب أن يبدأ به أى تعديل المناهج الدراسية بل تجديدها .

لذلك كانت النتائج التى أسفر عنها النظام الجديد غير مرضية ، إذ أن مستوى المتقنين العلمى والأدبى لم يزل منحطاً .

الباب الثالث

ملاحظات في التعليم الحديث

التعليم الأولي

هذا التعليم اجباري لكل مصري بمقتضى مادة صريحة من الدستور . وقد كان اجبارياً حين أدخله الخديو اسماعيل ، إلا أن إلزاميته اقتضت على المبدأ ولم تدخل أبداً في دور التنفيذ . ولتبرير عدم تطبيق القانون كان يعقوب أرئين باشا يتحجج باتفاقية لندن والاتفاقيات المالية السابقة لها أو اللاحقة بها ، إذ كانت هذه الاتفاقيات تتعارض مع فتح أى اعتماد جديد إلا إذا اقتضته الضرورة القصوى ، فمن قوله : « لو كنا منظمين كسائر بلاد أوروبا فلا تثقل علينا الديون ولا تقوم الموانع دون اقدام حكومتنا على العمل لكننا استعظنا بلا ريب أن نضع قانوناً لتعميم التعليم الاجباري والحجاني كما هو سائر في تلك البلاد » . ولكن ما هو العذر الذي تتذرع به الحكومة بعد انقضاء

نصف قرن ؟ لاتزال الحكومة تشكو من نقص الاعتمادات .
فقلة المال تحول دون قيامها بالمشاريع الاجتماعية في حين أن قلة
المال في الأمم الأخرى لاتمنعها من القيام بمشروعات جليلة
وانجازها حتى النهاية ولو كانت في بعض الأحيان أفقر من
مصر بكثير .

وقد وعدنا رجال الوزارة بتعميم التعليم الأولى في سنة ١٩٤٧ .
فان كان لايزال لدينا بعض الصبر والجلد فلننتظر حتى يقدم
ذلك الميعاد !

التعليم الابتدائي

هو أكثر ازدهاراً وأمتن تدعياً ، على أن بعض الدول
تقصد إلى تهذيب التلميذ نفسه بنفسه ، حتى لا يكتفى بفهم
مايقال له في المدرسة ودراسته دراسة جيدة ، بل يرغب أيضاً
في معرفة كل شيء ، ويتقدم بالرأى ويبدى الملاحظات الشخصية .
ولكن التعليم الابتدائي في مصر مقصور على إطلاع التلميذ
على المواد التي سيدرسها دراسة « سيئة » في المرحلة الثانوية .
فلو نظرنا إليه في حالته الراهنة صعب علينا أن نرى فيه

مزاياء أو عيوب ، والمنتظر أن يعدل بعد اصلاح التعليم الثانوى مباشرة .

قال الفيلسوف (برجسون) Bergson ، الذى توفى حديثاً ، ان الطفل ينشأ مخترعاً وبخائلاً ، وأضاف المسيو (بينيه) Binet بقوله : يجب علينا أن نحترس من أن تتلاشى هذه الغريزة أو أن نجعله رجلاً يجيد الالتقاط بأذنيه فقط كما تصنع الببغاء .

أما فكرة اشاء تعليم ابتدائى عال أسوة ببعض الأمم التى أدخلت هذا التعليم فلم تجل يخاطر رجال الوزارة بصفة جدية . وكان القائمون بهذا المشروع يحسبون أن هذا التعليم يمكن أن يحل محل التعليم الثانوى لمن لا يتيسر لهم الوسائل المادية لمواصلة دروسهم الثانوية . فكان يجمع بين التعليم العملى والتعليم الثقافى . إلا أنه لم يحقق فى البلاد التى اختبرته الأمانى المنشودة ، فإذا خرج التلميذ من المدرسة بعد اتمام دروسه ليحترف حرفة يدوية نسى سريعاً ما درسه من المعلومات الثقافية القليلة التى تلقاها لعدم استثمارها فيما بعد ، فى حين أنه لم يتلق من الوجهة العملية إلا تعليمًا ناقصاً لوجوب تخصيص بعض الحصص لدراسة علوم إضافية .

التعليم الثانوى

هذا التعليم هو بلا شك سبب الشر الذى ينال المثقفين ، وليس الضرر فى ازدياد عدد المثقفين المتعطلين فقط ، بل ان عواقبه أهم بكثير ، إذ أنه يحرم الأمة من الكفاءات التى فى امكانها أن تستغل ثروتها لو أعطيت لها المعلومات اللازمة . فلو كان التعليم الثانوى ملائماً لاتجاه الشعب النفسى وحاجيات البلاد لتضاعفت تلك المجهودات لانعاش هذه الثروة العامة وتحسين حالة المجتمع المالية .

لذلك يجب أولاً أن نجعل فى وكدنا أن مصر بلد زراعية . واليد العاملة متوفرة ولكنها مع الأسف غير متعلمة بل جاهلة . يود من يدخر بعض المال أن يستغله فى شراء قطعة أرض . ولكن هذه الأرض إذا تركت بين يدى الفلاح لم تثمر إلا قليلا بل لعلمها تفقد قيمتها رويداً رويداً لعدم الاعتناء بها . فالمالك يستنجد عبثاً بخبرة المهندسين الزراعيين لأن هؤلاء لا يقبلون العرض إلا إذا تناول مساحة كبيرة .

فلماذا إذن لا يضاف إلى المناهج الثانوية بعض المعلومات

الزراعية ؟ ان العلوم ذات الأثر المشكوك في تثقيف الشاب كثيرة
 بيد أن الزراعة لها قيمتها الثقافية والعملية . فربما كانت المعلومات
 القليلة التي يتلقاها الطالب في أثناء المرحلة الثانوية تحته على
 احتراف الزراعة فيما بعد ، فيطبق ما تلقاه من المعلومات على
 قطعة أرض صغيرة في البدأ حتى تتضاءل الخسارة اذا فشل ، فلو
 كان ذكاؤه محكماً لأستطاع بفضل نشاطه المتواصل وبحوثه
 المستمرة أن يوسع دائرة معارفه ويتناول المساحات الكبيرة
 ولو فرضنا أن رأس ماله صغير وقوة انتاجه محدودة فلا شك أنه
 مهما قل الربح فهو يزيد عن المرتب الذي يتقاضاه موظف عادي
 في مصلحة أو شركة ، مع فارق هام هو أنه سيشعر بأنه ينفع
 أمته بزيادة ثروتها المادية ورفع مستوى فلاحها المسكين .

ونرى من جهة أخرى أن العنصر الأجنبي المقيم في مصر
 قد احتكر تجارة البلاد وسيحتكر معظمها في المستقبل على الرغم
 من احتجاجات الوطنيين المعقولة طالما يهمل الأهليون تحصيل
 مبادئ فن التجارة الأولية .

وقد شجع من زمن متخرجي كلية التجارة على فتح متاجر

صغيرة أو كبيرة . أما الصحافة العربية فقد أظنبت وقتئذ في مدح شبان من ذوى المؤهلات لأنهم لبوا هذا النداء . وصادفت هذه الفكرة استحساناً من أساتذة الكليه فلم يترددوا بعد في ادخال حصص في الحساب ومسك الدفاتر وغير ذلك على حساب بعض العلوم الأخرى ، وهكذا قلت قيمة هذه الشهادة من جراء هذا التعديل ولو أنها كانت في الماضى عديمة القيمة تقريباً لدى الأوساط المالية والاقتصادية .

افليس خطأ كبيراً حث الشبان بعد ان يتلقوا تعليماً عالياً على مزاوله تلك المهن التافهه ؟ ألم يكن افضل ان يصبحوا فنيين فى المسائل الاقتصادية والمالية ولا سيما ان البلاد فى حاجة قصوى الى مثل هؤلاء الاختصاصيين ؟

وعلى كل حال ، رفض هؤلاء الشبان أن يفتحوا متجراً بسيطاً ويديروا شؤونهم بعد أن تخصصوا فى المسائل المالية والاقتصادية . ولكنهم لا يشمئزون من أن يعاملوا أسوة بغيرهم من حاملى البكالوريا فى المسابقات لأشغال الوظائف الخالية فى البنوك والشركات ، ذلك لأنهم اعتادوا تفضيل العمل فى المكاتب على أى عمل آخر

وهم يرون أن الكاتب الخاضع لأرادة رئيسه ذو منزلة أرفع من
التاجر الحر في عمله .

وقد نظمت بعض المدارس الحرة الاجنبية في مصر فرعا
للتعليم اسمه « التعليم التجارى » وجعلته تحت رقابة شخصيات
بارزة في عالم الاقتصاد من مصريين وأجانب . ولا يقتصر أمر
هذا التعليم على تدريب الشبان على أعمال البيوت التجارية بل
هو يرمى أيضا إلى تهذيبهم تهذيباً ثقافياً متيناً فيعدهم لتوسيع
معلوماتهم عند الضرورة .

ويحسن بالمدارس الأميرية الثانوية أن تحذو هذا المثل كما
يحسن بكلية التجارة أن تحاكي كليات التجارة في بريطانيا
العظمى حتى لا تقصد إلى تحقيق غرضين متناقضين في آن واحد :
أى تكوين رجال اخصائيين فى المسائل المالية ورجال مستعدين
للخدمة فى البنوك أو فى آية وظيفة كتابية . وهكذا نرى أن
الكلية عندما أرادت أن توفق بين هذين الغرضين فشلت فشلا
تاماً وأساءت إلى سمعتها .

لو أنا نظرنا إلى التعليم الثانوى من الوجهة الثقافية دون
سواها رأينا أنه يضطلع بمهمة أخرى غير التى يضطلع بها عادة ،
ألا وهى اعداد الطالب لمواصلة دروسه الجامعية كما أن التعليم
الابتدائى يهيىء التلميذ لمتابعة دروسه الثانوية .

فالطالب يشحن ذهنه فى السنوات الأولى من تعليمه بأشتات
المعلومات السطحية غير المتماسكة بطبيعة الحال وهى معلومات
لا تصلح على كل حال لتموين العقل .

وعندما يبدأ الطالب المرحلة الثانوية من دروسه يجد نفسه
أمام العلوم نفسها إلا أنها تنطوى على زيادة فى التفاصيل .
ولكنه لا يزال يبحث عن الصلة ما بين علم وآخر فى حين يمتنع
المدرس على إرشاده تاركاً إياه فى جهل ليس من شأنه أن ييسر
له فهم دروسه . نعم ان الطالب يرى بالاشتباه ان علم التاريخ
يتمشى مع علم الجغرافيا وان الرياضيات والعلوم الطبيعية تجمعها
بعض الروابط . ولكنه فيما عدا ذلك يكتفى بشحن ذهنه
بالمعلومات المختلفة . وكان من الطبيعى أن يخصص الطالب للتاريخ
والجغرافيا - وهما أطول المواد - جانبا كبيراً من ساعات استذكاره
لسمى يستظهر من الأسماء والتواريخ أكبر عدد تستطيع ذاكرته

استيعابه . فهل فى وسعه على الأقل أن يستفسر عن الفائدة التى تعود عليه من دراسة أسباب انهيار الإمبراطورية الرومانية وحروب نابليون ومبادئ التوازن السياسى أو مبدأ الجنسية والأقليات ؟ كلا . إن الرياضيات تملأ أحيانا ، ولكنه على الرغم من ذلك يحاول دراستها باتقان لأن درجات كبيرة تخصص لها فى الامتحانات .

ثم إذا هو خالص من المرحلة الثانوية تساءل عن فائده تلك المعلومات الشتى التى درسها فى مختلف العلوم . وبعد ذلك إذا أجبرته الظروف على أن يشغل أية وظيفة كتابية نسى سريعا مادرسه ، لأن الإنسان لا يتبحر فى علم ما إلا إذا أنس فيه تسلية أو فائدة . وبالأجمال يعتبر نفسه سعيداً لأنه حصل على شهادة تساعد على إيجاد عمل يقيه غائلة الفقر .

والاعتقاد سائد - مع الأسف - بأن التعليم الثانوى وسيلة لا غاية . ومتى ظفر الطالب بالأجازة الرسمية أتيح له دخول الجامعة التى تستطيع دون سواها أن تكون طائفة مثقفة تثقفاً وافياً .

ويعزز هذا الاعتقاد اعتقاد آخر هو أن التعليم الابتدائى

خاص بلعامة والتعليم الثانوى خاص بالطبقة المتوسطة فى حين ان التعليم العالى خاص بصفوة المجتمع .

وهذه الآراء التى تسود بعض الدوائر العلمية عرضة للانتقاد . فلو كان التعليم الثانوى يعنى على الأخص بتنقيف العقل ، فهو يقصر فى مصر على اعداد الطلبة للتعليم العالى الفنى . إذن فما هى غاية هذا التعليم الجامعى الذى يمتاز بالتخصص الدقيق مادامت أزمة المتعطلين تجعل البلاد فى غير حاجة إلى كثرة الأخصائيين ؟

وصرح الدكتور طه حسين بك وهو من خيرة رجال التعليم والأدب ويتمتع فى البيئات العلمية بمنزلة رفيعة ، فى مؤلفه عن « مستقبل الثقافة فى مصر » أنه « من الخير أن يكتبى بعض الشباب بالشهادة الثانوية ، وأن يتصرف بعد الظفر بها إلى الجد والسكد ليعيش حراً معتمداً على نفسه معيناً لأسرته معوضاً عليها بعض ما بذلت فى تربيته وتنشئته من الجهد والمال » . ويضيف إلى قوله : « إذا كان هذا الشاب قد تعلم فى المدارس العامة تعليماً حسناً حقاً فليس عليه بأس الا يتصل بالجامعة ولا خطر على ثقافته من وقوفه عند الشهادة الثانوية لأنه لا يستطيع أن يجمد ولا أن يجمد ولا أن يزهد فى الحياة العقلية ولا أن ينصرف عن ترقية

نفسه وتثقيفها ما أتاحته له الظروف .

* * *

وفي فرنسا ، كانت تعاليم عام ١٨٩٠ الخاصة بتحديد أغراض التعليم الثانوى تنص على أن الأستاذ الرئيسى يجب أن يلقي الطالب ثقافة قد تدوم وتزدهر بدلا من المعلومات التى تتلاشى .

أما تعاليم سنة ١٩٢٣ — ١٩٢٥ الصادرة فى فرنسا أيضاً فتؤيد وتوضح التعاليم السابقة إذ تنص على أن « ليس على التعليم الثانوى ان يهيأ الطلبة لاحتراف مهنة معينة ولا أن يرشدهم إلى احد ميادين النشاط الثقافى ، فهذا التعليم لايهيئهم لعمل محدد ، ولكنه يجعلهم قادرين على القيام بأعباء مختلف المهمات » .

ونلاحظ أن احمد نجيب الهلالي بك ، الذى يسارع دائماً إلى انتقاد غيره ، يمتنع فى بيانه عن تحديد أغراض التعليم الثانوى بعبارة واضحة ، فهو يطوف حول الموضوع دون ان يتعمق فيه ، قال : « ومما يلاحظ ان الطريقة التى اتبعتها وزارة المعارف فى محاولة الإصلاح تجاوزت فيها الغيرة الحسنة ، فقد طغى الطموح على فكرة الإصلاح الحقيقى فأدى إلى اغفال الغرض الأسمى من التعليم الثانوى . ولقد ظلت رغبة الوزارة مدة طويلة متجهة نحو

الزيادة في عدد المواد وبسط المناهج بسطاً يؤدي الى التخصص
المبتسر .

ولنا أن نقول في هذا الصدد أن هذا الاصرار غير صحيح .
نعم ان العلوم المنصوص عليها في المناهج كانت عديدة .
ولكن لم يتطلب سوى الحصول على معلومات بسيطة في كل
علم وإن كانت على كل حال غير وافية . فويل الوزارة إلى
التخصص المبكر يرجع الى اعتقادها بأن التعليم الثانوي ليس
سوى مرحلة اعدادية لتلقى التعليم الفني العالي . فماذا أضطر
الوزارة إلى أن تملأ عقل الطالب بمعلومات متى قد لا يحتاج
اليها في المستقبل ما الذي يجعلها حينئذ تشطر القسم الثاني من
الشهادة الثانوية إلى شطرين : أدبي وعلمي ؟ ولقد كان
القسم الأدبي يتطلب مجهوداً خارج الحصص المدرسية في حين
أن القسم العلمي كان يستوجب على وجه الخصوص التفاتاً إلى
ما يشرحه المعلم ، وعلى كل حال فليس المنهج المقرر للقسم الأدبي
ولا المنهج المقرر للقسم العلمي يستوجبان مجهوداً جباراً ، على
أن شهادة البكالوريا بتسميها كانت غير مثمرة ولا منتجة .

والآن وقد ابتعدنا كثيراً عن الموضوع الرئيسي ، فجدد

بما أن ندع الكلام من جديد لصاحب البيان ، حيث يقول :
 « أصبح الغرض الأساسى للتعليم الثانوى هو تكوين العقل
 تكويناً يمكن صاحبه من التفكير السليم الدقيق ويجعله قادراً على
 استخدام مواهبه استخداماً مثمراً ويربى فيه شخصية قوية تهيمه
 لاستقلال صائب فى الرأى » .

استطاع الوزير بهذا الكلام المحجوف المعنى ، الجرد عن كل
 صبغة عملية ، أن يتبرأ من كل مسؤولية فى أخذ القرار النهائى .
 فلم يبد رأياً شخصياً صريحاً بل ترك لغيره اتخاذ القرارات
 الصارمة .

ويتحسر بعض المربين الأجانب من أن التعليم فى بلادهم
 قاصر على حشو الأدمغة بالمعلومات دون تكوينها ، ان أولئك
 الطلبة سعداء حقاً إذ أنهم يتلقون المعلومات الوافية التى يستطيعون
 استغلالها عند ما ينضج افكارهم ، غير أن المناهج قد وضعت
 فى مصر بحيث لا تثقف العقول ولا تشحنها .

التعليم الجامعى

هذا التعليم محاط بالهبة والاحلال ، وتلاحظ عليه بطبيعة
 الحال بعض العيوب . ولكن تلك العيوب لا تسترعى نظر

الجمهور . فمن يظفر بشهادة عالية تفتح له في الأغلب أبواب
الدواوين والمهن الحرة مهما كانت درجة تثقيفه .

فلو قصدنا الى أحد أرباب الأسر الذى يضحى بأمواله ،
ويحرم نفسه من بعض ضرورات العيش ليرسل ابنه إلى إحدى
كليات الجامعة ، أقول لو قصدنا اليه وسألناه ماذا ينبغي من وراء
هذه التضحية لأجاب فى غير تردد بأن التعليم العالى يكون العقل
أكثر من أى تعليم آخر فينال الشاب بفضله اكبر نصيب من
الحظ فى الحياة . فهذا هو السبب الرئيسى حقاً ؟ كلا ! إنه يخفى
عنى انه ارسل ابنه الى الجامعة لسببين : الأول انه يريد ان
يلحق باحدى الوظائف الحكومية بشروط مادية مرضية والثانى
هو الرغبة فى الظهور .

ونرى بعض الشبان يعمهم الاستياء إذا ما عيّنت عليهم هذه
النية فيما يتعلق بدخولهم الجامعة ، فتراهم يؤكدون بشدة أن
ليس حب المال أو لا حب التظاهر هو الذى يدفعهم إلى متابعة
دروسهم .

فكيف يستطيعون حينئذ أن يتموا تثقيفهم فى خلال أربع
أو خمس سنوات يضيعون نصفها فى الأجازات والامتحانات ؟

ولماذا يتوقعون إلى انهاء دروسهم ولماذا يوالون الاحتجاجات
لتخفيض نسبة النجاح ، ولماذا يضربون عن العمل كلما فكر
ولاية الأمور في تعديل المناهج لرفع المستوى العلمى ، وأخيرا لماذا
هذا الاهمال المعيب لكل ثقافة عند ما يعبرون باب الكلية ؟

إن التعليم الجامعى الصحيح لا وجود له . ففي مصر والأمم
الأخرى كانت نتيجة تقسيم الجامعة إلى كليات مختلفة ومنفصلة
بعضها عن بعض ، تكوين الأخصائيين الذين — اذا استثنينا
العلم الذى تخصصوا فيه — ليست لديهم أفكار واضحة ولم تزودهم
الطبيعة بحب الاطلاع على العلوم الأخرى ، شأنهم فى ذلك شأن
الخدام الذى يتولى تنظيف منزلهم .

فاذا صادفهم الحظ وأتاحت لهم وظيفة استخدام المعلومات
التي تلقوها فى الكلية أفادتهم دروسهم بعض الفائدة . وإلا
فالعواقب تكون دائماً سيئة . فالبعض يكتفون بأية وظيفة كتابية
أما الآخرون وهم قليلو العدد فيفضلون ان يبقوا بدون عمل ريثما
يصادفهم التوفيق فى حياتهم .

ولتخفيض وطأة الاقبال على الوظائف لم تتردد بعض
الحكومات عن تحديد عدد الطلبة فى الجامعات . هذه الطرق

التي قد تجد ما يبررها . تناقض عوائد امم كفرنسا ، حيث على الرغم من ان بطالة المتعلمين امر يبعث على القلق حقاً ، رفضت تحديد الأقبال على الجامعات لأنها تعتبر العلم غذاءً للعقل لا وسيلة للوصول إلى منزلة رفيعة ، ولا أعرف ان كان هذا الرأي مستصوباً ام لا .

ولسكن رجال التعليم في مصر لا يزالون يشكون في مثل هذا الاعتبار ، فحاولت الحكومات مراراً ان تحدد القبول في الجامعة ولا سيما في كلية الحقوق ، ولكنها شعرت بأن المحسوبة قد تستثنى كثيراً من الطلبة ، وأن عددهم قد يفوق العدد المقرر ، فأرادت ان تتخذ اجراءات صارمة كإقفال جدول الحامين لعدة سنوات ، ولسكن هل كان من العدل ان تحرم حاملي الليسانس من احترام مهنة المحاماة بعد أن بذلوا المجهودات العظيمة والأموال الطائلة لنيل الشهادة ؟

واخيراً ، اقتصرت على اتخاذ اجراءات تافهة . كأن قررت عدم انتساب الطالب إلى الجامعة الا اذا نال نسبة معينة في امتحان الباكالوريا ، ثم نصحت الشبان بأن يمتنعوا عن اختيار الحرف المتخمة بمزاوليها ، ولقد كشفت هذه النصيحة الباطلة عن

الوجه الحقيقى لمشكلة التعليم . فاذا كانت المرحلة الثانوية ذات قيمة لأنها تهيئ الطالب للدخول إلى الجامعة ولو كان التعليم الفنى قد أنشئ لتزويد البلاد بالاختصاصيين فى مختلف الحرف فما هو غرض التعليم اليوم فى حين أن الوظائف والمهن الحرة خاصة بالمتقنين والبلاد ليست فى حاجة إلى أفواج المتقنين الذين يتخرجون كل عام فى المدارس والكلليات ؟

هل يجب التفكير فى تعديل التعليم العالى ؟ إن تعديلا جوهرى كالذى اقترح فى فرنسا بصفة شبه رسمية قبل الحرب الحالية سابق لأوانه فى مصر . لقد تعجب الناس لأن بعض الرجال الذين تخصصوا فى علم واحد تفوقوا فى حرفة لا علاقة لها بالمعلومات التى درسوها بفضل إلمامهم الثقافى الواسع ، ويخصون بالذكر اسم المخترع (باستور) Pasteur الذى أغنى الطب بطائفة من الاكتشافات العظيمة القيمة دون أن يدرس بوجه خاص هذا العلم وتذكر الأمثلة من هذا النوع . ونلاحظ فوق ذلك ميلا محسوسا عند الطلبة ليحرزوا شهادتين عاليتين أو أكثر . فيتساءل البعض حينئذ لماذا لا تزال تلك الحواجز الملموسة بين الكلليات قائمة

حتى الآن ؟ ولماذا لا يوسع المسئولون آفاق التعليم الجامعى ؟
ولكن كيف يمكن تطبيق هذا الحل فى مصر ، حيث
مستوى التعليم لا يزال منحطاً ، دون أن تقوم صعوبات قد
يستحيل التغلب عليها ؟ وهكذا يتجلى بوضوح أن أساس كل
تعديل فى التعليم يجب أن يشمل أولاً إعادة تنظيم التعليم الثانوى .

الباب الرابع

الحل المقترح

قد تكون الملاحظات التي أبديناها من قبل والملاحظات التي يمكن أن نبديها فيما بعد عديمة الفائدة إن لم نقرح حلاً دقيقاً لعلاج مشكلة التعليم ورفع مستواه .

ولنا أن نتساءل لماذا فشلت جميع التعديلات التي اقترحت عندما دخلت في دور التنفيذ ؟ هل أسيء فهمها على الرغم مما بذات اللجان المختلفة التي ألفت لهذا الغرض من مجهودات جديرة بالثناء ؟ والواقع أن تلك المجهودات أسفرت عن عقمها لأن أعضاء اللجان كانوا دائماً يهجون السبل المتبعة ، ويحتذون النظم والآراء الأجنبية ، ويطبقونها دون مراعاة للبيئة وحاجيات البلاد وهكذا كان اليأس يعقب الضجر . وضعف الأمل تدرجياً حتى سأم الجمهور هذا الفشل المستمر .

ثم اقتبس المثقفون أساليب الغربيين ، حتى صاروا مقتنعين

بألا شيء يميزهم عن العنصر الأجنبي . ولم يترددوا قط عن التشبع بهذه المدنية الغربية ، وراحوا يبتشون أفكارها ويفتخرون بمحاسنها . أما في محيط التعليم فإن المناهج الحالية مرآة تعكس ميل رجال الأمة البارزين إلى التظاهر وتشويقهم إليه . فهم لم يدعوا فرصة دون انتهازها لتقريب مصر من أمم الغرب . وهم يباهون بدستورهم وبرلمانيهم وقوانينهم وجيشهم ونظام شرطتهم وبياهون على الأخص بجامعتهم ومجمعهم اللغوي ومعاهدهم العلمية ، تلك المنشآت الأساسية التي هي فيما يعتقدون من أدوات الزينة والترف .

فاذا أردنا أن ندرس مشكلة التعليم دراسة ذات فائدة عملية وجب أن نعرف قبل كل شيء بأن حاجة مصر إلى الثقافة الراقية أقل من حاجة الأمم الأوروبية إليها ، فيما تعمل تلك الأمم على تحسين مركزها الثقافي يجب على مصر العمل على تدعيم بنائها العلمي ، فمن العبث حقاً أن نجري وراء الزينة قبل تدعيم البناء واحكام تشييده .

يضاف إلى ذلك أن الشعب المصري لا يزال حتى الآن متردداً بين تيارين متناقضين : فبعض المفكرين يطالبون

بعودة إلى أساليب العرب ، والبعض الآخر يبرزون فوائد المدنية الغربية ويعتقدون بقوة إيمانهم أنها مصدر كل تقدم . وهذا الصراع العنيف من شأنه أن يشل تقدم البلاد أو يؤخره على الأقل . والواقع أن المصرى لا يزال متأثراً بالطابع الشرقى بعيداً عن العقلية الغربية . وإن كان قد ازدان بضواهر المعيشة الأجنبية ولكن شعوره لم تتطور في الواقع إلا قليلاً ، وذلك راجع إلى عاداته وتقاليده الدينية والاجتماعية العميقة . وهكذا ظلت الأمة متعلقة بعاداتها على الرغم مما طرأ عليها من الإصلاحات ، وما بذل من جهود . وتلاقى مدينتان وجهاً بوجه ، فنجم عن ذلك أن المصريين عندما أرادوا اتباع البدع المستوردة من الخارج أساءوا في محادثاتها وتفسيرها والتعبير عن روح الحضارة الأوروبية .

ولقد أهمل أولياء الأمور تلك الاعتبارات عندما عمدوا إلى وضع قواعد التعليم والتربية . فالشباب المصرى حائر متردد ، فهم يحدثونه عن عظمة أسلافه الفراعنة ، ثم يحدثونه في افتخار عن تفوق العرب المسلمين الثقافى عن المسيحيين الغربيين في القرون الوسطى ، بيد أن اعجابهم بالمدنية الغربية لا يقل بحال عن اعجابهم بالمدينتين الآخرين ، فكيف يستطيع الطالب أن يسلك سبيلاً

واضحاً ازاء تلك الآراء المرتبكة المتناقضة لاسيما وأن الأمة لاتتبع مبادئ حيوية أساسية ؟ هذا من ناحية الأفكار .

أما من الوجهة العملية ، فقد غمر الله سبحانه وتعالى مصر بنعمته ، بيد أن معظم سكانها يعانون بؤساً شديداً . والواقع أن في وسع مصر أن تستغل ثروتها الطائلة دون انفاق كثير الأموال بشرط ألا تعوزها مساعدة سكانها . فالتعليم إذا قصد به إلى تكوين نشأة مثققة تثقيفاً نظرياً واعداد اخصائيين في جميع الفنون ، لا يفلح في غالب الأحيان إلا في اعداد شبان ناقصي العلم . ولا شك في أن هذا أضر من الجهل نفسه ، إذ لا يستطيع أولئك الشبان القيام بأية مهمة سواء من الوجهة العملية أو من الوجهة العلمية .

واليوم يشعر الكاتب الصغير ، من جراء تقسيم العمل ، بأنه غير نافع للمجتمع إذ ان العمل الذي يعهد اليه تافه . أضيف الى ذلك أن مرتبه الشهري بسيط جداً . فلو كان شاعراً بأنه يستطيع مزاوله عمل حر لترك وظيفته في الحال ؛ ولكنه على الرغم من تفاهة ربحه وضعف الأمل في تحسين حالة الموظف ، لا يزال التوظيف غاية كل مصرى مثقف . أليس هذا برهاناً قاطعاً على عجزه على القيام بعمل مثمر في الحياة بل على جهله المتناهي ؟

لأن تعديل التعليم بدرجاته المختلفة خير ما ينبغي ويرام .
فإن حالت الظروف دون ذلك فالتعليم الثانوى هو دون مراة
الأجدر بالعناية .

التعليم الأولى

نخشى ، إذا قضت الظروف بعدم تطبيق مشرع تعميم التعليم
الأولى عدة سنوات أخرى ، ان تقوم فى هذه الفترة موانع جديدة
تحول دون انجازه . فإن العذر الذى يستند اليه رجال الدولة ،
وهو قلة الاعتمادات ، لن يزول بمرور الأيام فى حين أنه لا يجوز
ان تطول حالة النقص والانحطاط التى تشكو منها البلاد .
فالخكومة حقيقة باللوم لو أنها تركت أغلبية السكان يعيشون
فى جهالة مطبقة لاسيما وأنها تدعى بأن تهذيب الشعب و تثقيفه
هما فى مقدمة ماتضطلع به من مهام ، فليس لها أن ترضى بهذه الحالة
وأن تشهد نسبة عظيمة من سكان البلاد تنحط إلى مستوى
الدواب عاجزة عن التفكير وعاجزة عن العمل بمفردها ولا تستطيع
تحسين حالتها نظراً لجهلها الشديد .

ونحب أن نلفت النظر ، بهذا الصدد ، إلى أن بعض التعديلات

التي أدخلت في مصر ترمى إلى إخفاء الحقيقة الراهنة ، مثال ذلك أن وزارة الزراعة توزع منشورات دورية لارشاد المزارع . وتلك خطوة رائعة حقا وجديرة بالثناء ، ولكن من الذي يستفيد بها ؟ أهو المهندس الزراعى الذى يستهتر بمثل هذه المنشورات المبسطة أم المزارع المسكين الذى يجهل ماهى القراءة ؟

إن العناية بالتعليم الأولى تهدف إلى إعانة الفلاح أدياوماديا . فليقتصر هذا التعليم إذن على تمارين بسيطة فى الحسابات حتى يستطيع الفلاح ان يعد دفاتره بنفسه ، ثم على بعض القراءة والكتابة قد يتقنها كلما كبر سناً ، وعلى بعض المبادئ الدينية والأدبية . وبالمجمل ، يجب ألا تتعاضد مطامعنا فى إعداد هذا التعليم وليس أدعى إلى الضحك من أولئك الذين يقترحون إضافة شتى المعلومات فى التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية إلى ما يدرس فى التعليم الأولى .

وليس الفلاح بالرجل الواسع المطامع . نعم ان الجغرافيا علم شيق ولكن ما فائدته لرجل لا يغادر كوخه ومزرعه ؟ وماذا يهم هذا الشخص إذا كان النيل أكبر نهر فى العالم ؟ فلو لم يكن

النيل الا ترعة حفرتها الأيدي البشرية فلا يقل جميله لمائه العذب
وطينه الخصب .

أما عن تاريخ بلاده فلا يتذكر الفلاح إلا شيئاً واحداً وهو
ان قليلا من اسياده أكثروا العناية به .

وبدلاً من أن يحدثوه عن حب الوطن وضرورة الدفاع عن
سلامته عند الحاجة — وهي عبارات جوفاء في نظر الفلاح —
فليكتفوا إذن بفهامه ان أرضه وأسرته مهددين بالفناء في
الظروف الخطيرة ، فهذا الكلام الخالي من البلاغة قد يحدث
في نفسه أثراً طيباً .

فاذا حددنا المسألة على هذا النحو لم يكن هناك ما يعتذر به
عن الابطاء في نشر التعليم الأولى ، فكل اعتراض ، حتى في
الظروف الحاضرة ، ليس الا حجة لاختفاء اهمال رجال الدولة .
فاذا كانت الاعتمادات غير كافية لتعيين مدرسين جدد ، كلف
في الحال العمدة أو شيخ البلد برعاية هذا التدريس بصفة مؤقتة .
فان زيادة العمل الناجمة عن هذا الاجراء لا تثقل كاهلها بل أنهما
سيقومان باعباء واجبهما الجديد على أحسن وجه في حماسة ونشاط
عظيمين . وهكذا تتاح لهما ولأمثالهما الفرصة للبرهنة على وطنيتهم

التي لا يظهروها حتى الآن الا ارتجالا .

وفما يلي ملاحظة أخيرة . لقد أعرب بعض المفكرين عن قلقهم من أن التعليم الأولي يبعد العمال والفلاحين عن أعمال الزراعة والصناعة . فهذا الخوف لا يستند الى أساس متين إذ أن التعليم يتطلب مصاريف باهظة . على أنه اذا وجد بين الفقراء من يبدى تفوقا في الدراسات وجب على الحكومة أن تغنى بشأنه وتشجعه على المضي في دروسه ، لعل الأمة تستفيد فيما بعد بدكائه . وهل ثمة أحد يجرؤ على القول بأن التعليم خاص بالموسرين ؟

ثم ان هذا التعليم لا يحرم الفلاح من المعونة التي يقدمها أولاده له ، ذلك ان الحصص لا بد ان تكون قليلة وقصيرة كما لا بد أن تلقى في غير ساعات العمل في الحقول ، بل نحن نرى على النقيض من ذلك ان التعليم الذي سيتلقاه الفلاح سوف يفيدده في المستقبل والساعات القليلة التي قد يخصصها لتلقى العلم قد تعود عليه بالفائدة مضاعفة .

ومن تحدثه نفسه بعد الآن بأن يحرم الفلاح هذه الضرورة الحيوية متوسلا بأي عذر من الأعذار فانما يعنى بذلك الاهمال انه مدمم على ألا يعمل شيئا للنهوض بالريف واستغلال الثروة العامة .

التعليم الثانوى

يرى فريق من الناس أنه من العبث أن نذكر نقصا أو نبدى اقتراحا لاصلاح التعليم الثانوى بعد ما كتب عنه مشاهير رجال التعليم كالمسيو (ادوار كلاباريد) Edouard Claparède الذى أتى إلى مصر بدعوة من الحكومة المصرية ليبدى رأيه بخصوص المشاكل المتعلقة بهذه المرحلة من التعليم ، وعلى كل حال يطلب إلينا هذا الفريق من الناس الامتناع عن الإدلاء برأى جديد حتى تبدر نتيجة النظام الذى اقترحه نجيب الهلالى بك والذى نفذته وزارة المعارف العمومية .

وعندى أنه كلما استعانت الحكومة المصرية بارشادات أجنبي غير مطلع على المسائل المحلية فلن تستفيد بشيء منه مهما كانت كفاءة هذا الخبير الأجنبي ، لأنه يدون ملاحظاته بالنسبة إلى نظراته الشخصية التى تختلف عن نظرة المصريين إلى الموضوع نفسه . ولا شك أن تلك الملاحظات مفعمة بالحقائق والمقترحات المعقولة ، ولكن إذا نظرنا فيها بمنظار غير الذى استعمله صاحبها ، فمن اليسير أن نخطئ فى تفسيرها وفهمها .

أما عن آراء نجيب الهلالي بك فالظاهر أن وزارة المعارف لا تنظر إليها بعين الرضى ولا تأخذ بها إلا قليلا ، بل إنى أميل الى الاعتقاد بأن معالى حسين هيكل باشا وزير المعارف العمومية الحالى غير مرتاح إلى حالة التعليم الحاضرة إذ أنه يتحدث باستمرار عن ضرورة رفع مستواه ، ولكن لعل معاليه يخشى الضرر الذى قد ينشأ عن ادخال التعديلات المتوالية على برامج التعليم فى مرحلة واحدة ولذلك يريد أن يصلح المرحلة الجامعية .

ولكن عمله هذا ، إذا شرع فى انجازه ، لن يسفر عن النتيجة المبتغاة ، ذلك أن المرحلة الجامعية هى فى الوقت الحاضر أحسن مراحل التعلم الثلاثة حالا ، فإذا نحن أقدمنا على القيام بإصلاح عام للمرحلة الثانوية — وهى أسوأ المراحل — فقد يوفّر علينا ذلك الجهودات الوفيرة التى قد نبذلها عبثاً دون أن نستفيد بها البلاد .

ألا ان الفنانين المتفوقين ليسوا أمتن دعامة فى بناء الدولة ، وأن نصيبهم فى تسيير دفة الأعمال عظيم بدون جدال ، وسكن عملهم مقصور على فن واحد ، وهذا ضرب من ضروب الضعف . وكما أن الآلة الميكانيكية تتحول فى الوقت الحاضر بسهولة لتستعمل

في أغراض مختلفة فكذلك الفنيون متى كانوا مزودين بثقافة عامة متينة أمكنهم أن ينتقلوا — لوقضت الظروف — من مجال الى آخر بدلا من أن يقصروا نشاطهم على مجال واحد.

ولكن متى يتلقون هذه الثقافة العامة ؟ من الجلى أن تكوين الشاب على أسس علمية متينة من المهمات التي تقع على عاتق التعليم الثانوى . فهذه المرحلة أهمية أساسية وتسترعى عناية خاصة .



نصت المناهج الحديثة التي تلت بيان نجيب الهلالى بك على أن مبدأ التخصص المبسر مضر للطلاب . لغت التقسيم القديم الى علمى وأدبى بحجة وجوب تلقى الطالب قواعد ثقافة عامة متينة الدعائم قبل أن يفكر فى التخصص . فلننظر ماذا ماذا يعنى بكلمة « الثقافة العامة » .

يقصد البعض من هذه العبارة اعطاء الطالب فكرة عامة عن كل ما يدرس فى كليات الجامعة . فعبرة « ثقافة عامة » تعنى هنا « إلمام بالعلوم والآداب » . ولكن المعلومات تتضخم يوماً فيوماً بسبب الاختراعات العلمية الهائلة وتكاثر الحوادث

التاريخية والأفكار والآراء الحديثة . فمن الصعب أن يكون هناك مجال للتفكير في دراستها .

ويأسف البعض الآخر لتجزئة العلم الواحد إلى علوم ولزوال النظم التعليمية التي كانت متبعة في منتصف القرن التاسع عشر عند ما كانت الدراسة غير باعثة على الملل . وكان أستاذ واحد يشرف على سير الدراسة العامة وتلقين الثقافة العامة . وكان التلميذ يتمتع بين الحصة ولأخرى بساعات يتفرغ فيها للقراءة والانكباب على البحوث الفنية . وكان التلميذ في تلك الأزمنة الغابرة يحب مدرسته ويحب مدرسيه ويتأثر طوال حياته بأفكارهم وسلوكهم . فمعنى الثقافة العامة هنا تكوين الفكر والتقدم بالرأى .

وأسفر الاتجاه الأول ، سواء في مصر أو في الخارج ، عن نتائج غير مرضية . فمن تلقوا المعلومات المتنوعة الكثيرة أثناء المرحلة الثانوية ، وقصدوا بعد ذلك إلى التوظيف ينسون بسرعة ما يحشون به رؤوسهم من معلومات يقصدون بها إلى النجاح في الامتحانات ، كما يهمل من يتخصص منهم في فن من الفنون ، الفنون الأخرى بطبيعة الحال . وهكذا لم يعد التعليم في هاتين الحالتين بالفائدة المنشودة . فلماذا لا يبحثون حينئذ عن تعليم

ينبت ثمرًا جيدًا ويتطلب جهداً أيسر .

ليس علينا أن نهتم كثيراً بما تفعله الأمم الأخرى أو بما تنوى أن تفعله فيما يتعلق بمشكلة التعليم ، بل علينا أن نهتدى إلى حل يلائم حاجة البلاد حتى يسير التعليم على وجه يستوجب الرضى والارتياح .

لقد احتكرت أقلية بسيطة في مصر ثروة البلاد . فإذا كان الفلاح فقيراً بحيث لا يستطيع أن يدخر شيئاً من المال ، فالطبقة المتوسطة المؤلفة من الموظفين والتجار تطلب المال وتتشوق إلى الرفعة ، ولكن كثرة النسل في العائلات تطيح بالثروة التي تجمع أحياناً بعد التضحية والجهد والكدح الموصول .

وحب المال هذا آفة نستطيع أن نضيف إليها حب التظاهر . فقد يشعر ابن الموظف أنه انحط لو دفعته الحاجة إلى احتراف مهنة يدوية ، فلينظر إذن إلى التعليم كالوسيلة الوحيدة للكسب باحتراف عمل شريف ، إلا أن « الأعمال الشريفة » ، أى الأعمال الكتابية ، نادرة في الوقت الحاضر ، تافهة المرتبات ، في حين أن عدد المتعلمين يزداد في كل يوم .

فالى متى تستمر هذه الحالة ؟ وما هو العلاج المقترح ؟ وهل

يمكن تغيير عادات الشعب بغتة ؟ هل يمكن ان يكتفى رجال الدولة ببحث الشبان المتعلمين على ممارسة الأعمال اليدوية التي يعتبرونها مخزية ، ولا ترضى على كل حال ميلهم للتظاهر وحبهم للمال ؟ فلماذا لا يفكرون بالأحرى في أن تعد لهم دراسات غير التي يتلقونها اليوم ، مادامت هذه عديمة الفائدة ؟ يجب أن يكون نظام التعليم المقترح غير خال عن الصبغة الثقافية ، كما يجب ألا ينفرد بالثقافة النظرية وإنما يكون مزيجاً من الثقافتين العلمية والعملية ، فتفتح بذلك للشبيبة طرقاً جديدة للكسب غير الأعمال الكتابية التي يلجأون اليها جميعاً لعجزهم عن القيام بأي عمل مشر آخر .

ولنحصر الآن تفكيرنا في عبارات موجزة دون إرباك أنفسنا بكثرة التفاصيل . فبدلاً من أن نعود الى تقسيم المنهاج الى أدبي وعلمي نستطيع أن نقسم المرحلة الثانوية الى : « ثقافة عامة » و « تعليم عملي » ، والقسمان يهدان معا لدخول الجامعة وهذا شرط واجب لتسكين مخاوف البعض وارضاء مشاعر البعض الآخر . ويستحسن في قسم الثقافة العامة اتباع الأنظمة العلمية التي

كانت تتبع في الملاد الأوربية الراقية قديما ، فلا يكتفى الطالب مثلا بدراسة الحوادث التاريخية بل يجتهد أن يحاول استكناه الأسباب والعواقب والمبادئ التاريخية وفلسفة التاريخ بقدر الامكان . ويجب ألا تقتصر دراسة العلوم على حفظ القواعد المقررة دراسة سطحية أو تأييد ملاحظات بل يحاول الطالب أن يتصل فكره بالوقائع حتى تتسع لديه قوة الاستطلاع والادراك ، كما يستطيع أن يستخدم المعلومات الرياضية في استجلاء الخواص الفكرية . وكذلك يجب أن يضاف إلى العلوم المقررة علم الاجتماع الذي أهمل حتى الآن بسبب ضيق الزمن اللازم لدراسته . أما الفلسفة فيجدر أن تكون منزلتها أرفع مما هي عليه الآن في برامج الدرس .

ما من أحد يستطيع أن ينكر أن الدراسة متى نحت ذلك النحو تطلبت مجهوداً متواصلاً ، واستوجبت عناية يقظة على الدوام . ولكن أليس هذا رياضة بديعة للعقل ؟ فبدلاً من أن ينهمك الطالب في دراسة قواعد وأسماء وتواريخ شتى لا يستفيد بها عقله في معظم الأحيان ، ولا تترك أثراً في ذهنه مع مرور الزمن وجب عليه أن يدرك بواطن كل علم ، حتى إذا انصرفت سنى

الدرس أحس بأنه لا يزال مشوقا إلى ترويض عقله متى توفر لديه أقل استعداد للثقافة . وبذلك لا تكون الدراسة عبئا ثقيلا لا يتخلص منه إلا بعد تحمل عبء أشد من الأول ، ونعني به عبء الامتحانات الباهظ . وهكذا نستطيع أن نرقب من انتاجه أحسن الثمرات .

ومتى جاز الطالب المرحلة الثانوية راح يختار لنفسه من المواد ما انجذبت إليها نفسه انجذابا خاصا وحسب أنها تكفل له أعظم الفوائد في المستقبل . وليس أجدى على العقل من التخصص في علم يشعر المرء بالميل إليه ميلا خاصا . ومتى أحب التلميذ العلم كان ذلك أحسن ضمان لمواصلة دروسه دون تفكير في الربح المادى . ثم إذا تمكن الطالب من الحصول على ثقافة متينة ونضوج فكري واضح فماذا يهمه إذا تخصص في فنون مبنية على الآداب أو العلوم أو الرياضات ؟ وانه لمستطيع عندئذ أن يسبغ على كل شيء ينتجه الدقة الرياضية والروح العلمية والذوق الأدبى . وإذا أتاحت له بعض أوقات الفراغ كان حقيقا أن ينفقها لتنمية معلوماته باستمرار وهو ، وان يكن قد تخصص في الآداب أو الفلسفة ، قد يشعر بميل يجذبه نحو العلوم

وان كان قد تخصص في الفنون الرياضية أو العلمية مال إلى بحث
تطور الآراء في العالم وشعر بحاجة إلى المجادلة فيها .

*
* *

ويلتحق بالقسم العملي من لايميل بطبعه إلى الثقافة العامة
ويشعر بحاجته في الوقت نفسه الى شهادة علمية ليزاول مهنة ،
أو الرقيق الحال الذي لايجد لديه من المال مايستطيع به متابعة
الدرس سنوات أخرى .

ويجب قبل البدء في بحث هذا القسم ألا نخلط بين التعليم
العملي والتعليم الذي تبيحه المدارس الصناعية ومدارس التجارة
والزراعة المتوسطة وغيرها . ففي المدرسة الثانوية يجب أن يظل
التعليم نظريا فلا يجوز أن يحرم الطالب من الثقافة العلمية مهما
تسكن الأسباب . ومن الهزل ان يتعلم الطالب في المدرسة الثانوية
كيف يستعمل آلة زراعية أو صناعية . فغرض التعليم الثانوى
منصرف إلى غير ذلك .

ومن جهة أخرى يجب ألا ينصرف ذهننا إلى أن غرض
التعليم الثانوى هو الاعداد للدخول في الجامعة ، فكل مرحلة

غرض معين محدود . فإذا اعتمدنا على تلك المبادئ أمكننا تقادى الأضرار التي نشأت عن الأخطاء الماضية .

وهذا التعليم الثانوى العمل يجوز ان لا يستند إلى قواعد ثابتة ، ذلك انه مرتبط بحاجة البلاد ولذلك فهو يتطور حسب مقتضيات الشعب الاقتصادية والاجتماعية . والآن ، ماهى تلك المقتضيات ؟ قلنا أن عدد المحامين والمهندسين والموظفين يزيد عن الضروة . وكذلك ينمو عدد المهندسين الزراعيين ويزداد فى بلاد لا تزال أساليب الزراعة فيها بدائية كما ان الثروة العقارية فيها مجزأة فيما عدا المساحة التي يكتنيتها الملاك الموسرين ، ويواجه اولئك الفنيون أشد المتاعب فى سبيل الحصول على عمل مثمر ان لم يملكوا عقاراً أو مالا يستغلونه لحسابهم ويطبقون عليه معلوماتهم فى ذلك الفن . وفى هذه البلاد التي تعتمد ثروتها على رؤوس أموال الأحناب ، تخرج كلية التجارة إختصاصيين فى الأعمال المالية والتجارية لا تتوافر لديهم الكفاءة اللازمة لمنافسة الأجانب منافسة جدية .

هذا فى حين أن التجارة والزراعة هما عماد ثروة البلاد ، فالحكومة قد تؤدي خدمة جليلة للامة ولأفرادها فى آن واحد و

اقتنعت الشبان باحتراف الأعمال الزراعية والتجارية . ولكن
أيكفيها أن تشجعهم على ذلك بالقول ؟ كلا . فكيف تدعهم في
جهل تام بالشؤون الزراعية والتجارية ثم تبعث الشكوى بعد
ذلك من أن متخرجي مدارسها ومعاهدها يتهافتون على الوظائف
الحكومية ؟

يتلقى هؤلاء الشبان في المرحلتين الابتدائية والثانوية معلومات
لا تحصى بقصد نيل شهادة رسمية ود تكفل لهم الالتحاق بوظيفة
بسيطة يضطرون إلى قبولها بالمنظر إلى كثرة عدد الشبان المتعطلين .
ولا يصادف حاملو الشهادات الجامعية حظاً أسعد مما يصادف حاملو
البكالوريا . ولا شك أن كثيراً منهم يفضلون لو أعطيت لهم
الفرصة ان يحترفوا مهنة حرة في التجارة أو الزراعة ! ...

ومن عجب ان المناهج الرسمية لا تتضمن ولو معلومات بسيطة
في الزراعة والتجارة . أفليست الزراعة والتجارة من العلوم التي
تشغل العقل وتجبره على بذل مجهود مستمر وتفكير متواصل مثل
العلوم الأخرى ؟



ولئن نبنت هذه الفكرة في أذهان رجال وزارة المعارف

العمومية أم لم تنب فلا ريب في أن تنفيذها قد يؤدي الى شتى الاعتراضات . وتقتصر على ذكر ثلاثة منها هي : تضخم المناهج ووجود المدارس الصناعية . وصعوبة التوجيه المبسر . ويخيل لنا في أول الأمر أن هذه الاعتراضات تخالف في الواقع التعديل المقترح إلا أنه يمكننا دحضها بسهولة فيما يلي :

أولاً : كان تضخم المناهج العذر الذي احتج به المسؤولون على الدوام ، فجميع اللجان التي شكلت للبحث في علاج نتائج الطلبة السيئة في الامتحانات الرسمية كانت تنصح على الدوام بالتخفيف من المناهج الدراسية ، سواء بحذف معلومات من كل مادة ، أو بإلغاء بعض المواد إلغاء تاماً . ولا يكفي لعلاج هذه المشكلة أن نجرى القلم بشطب جزء أو أجزاء من المنهج المقرر ، بل العلاج الصحيح هو تعديل نظم التعليم ومواجهتها مواجهة أكثر شمولاً واتساعاً من الناحية العملية .

ثانياً : أما العذر الثاني وهو وجود دراسات فنية متوسطة تشمل مدارس التجارة المتوسطة والزراعة المتوسطة فهو غير محتمل أيضاً ، ذلك لأن تلك المدارس تهمل بطبيعة الحال التربية الثقافية وتعتبرها من النوافل . وجملة القول أنه يصعب في تلك

المدارس لتحقيق نظام كامل من التعليم يكون عمليا ونظريا في آن واحد .

ولأسباب نفسانية سبق أن ذكرناها لم يقبل أبناء الطبقة المتوسطة على الالتحاق بتلك المدارس من تلقاء أنفسهم وأن النجاح التام الذي حققته تلك المدارس لا يجعلنا نسرف في الآمال فيما يتعلق بمستقبلها . وليس جديراً بأولياء الأمور أن يحرموا الزراعة والصناعة من خدمات الطبقة المتوسطة المثقفة .

ثالثا : أما العذر الثالث فيستلقت النظر أكثر مما يستلفته العذران السابقان . وبينما نرى بعض المربين ينكرون على التلميذ بين السادسة عشرة والسابعة عشرة من عمره استطاعة تحديد ميله الى مهنة معينة ، يؤكّد البعض الآخر أن ذكاء كل طالب يختلف بنمو العقل بعد الثالثة عشرة والرابعة عشرة من عمره ، فمن الخطأ حينئذ أن يوضع منهج أو منهجان متشابهان لجميع طلبة المدارس بدون استثناء ، بل على النقيض يجب أن تطبق المناهج حسب ميول الطلبة المتنوعة لكي تتاح لهم فرصة الاختيار بين الوسائل التي يضعها العالم الحديث تحت تصرفهم

نعم أن كثيراً من الطلبة لا يبالون بالشؤون الثقافية فيدعون

الظروف تقرر مصيرهم وتوجههم كما تشاء ، إلا أن كثيراً غيرهم
يظهرون منذ الصغر ميلا للرياضيات أو العلوم أو الأدبيات . وفي
قدرة الملاحظ المدقق أن يدرك بسرعة وجهة ميولهم ويعمل
على تدعيمها .

ولقد حاولت فعلا وزارة التربية الوطنية في فرنسا في سنة ١٩٣٦
أن تدخل بعض التجارب التوجيهية ، فكلفت لفيغان المدرسين
بمراقبة فصول لا يزيد عدد الطلبة في كل منها على خمسة وعشرين .
وكان أولئك المدرسون يقومون بمهمتهم متضامنين تضامناً وثيقاً
فيما بينهم وكانوا يتبادلون الآراء والملاحظات من حين الى آخر .
ولكن وزارة المعارف العمومية ، التي تشكو دائماً من
نقص الاعتمادات لزيادة عدد المعلمين ، يصعب عليها أن تخصص
عدداً منهم للقيام بمثل هذه المهمة ؛ ومهما يكن من أمر فإن الطالب
إذا ترك شأنه يسلك وحده سبيله دون ارشاد . . يتعرض في الغالب
لخاطر لا يستطيع اجتنانها .

ولحل هذه المشكلة تستطيع وزارة المعارف أولاً أن تنشأ
سنة توجيهية للدراسة الثانوية يمكن أن تكون بين السنة
الخامسة الابتدائية والسنة الأولى الثانوية ؛ أو ثانياً أن تتضاءل

الفوارق بين قسمي التعليم الثانوي العملي والثقافي حتى يستطيع الطالب في البداية على الأقل أن ينتقل من قسم الى آخر دون أن ينجم عن ذلك اضطراب في سير دراسته .



والحق أن مشكلة وضع منهج قائم على تلك الأسس تستلزم مجهوداً عظيماً ، وقدرة كافية وخبرة وذكاء من جانب رجال الوزارة الفنيين . ولكن الذي لاشك فيه أن الطالب متى خلص المرحلة الثانوية أحس بأنه مسلح تسليحاً قوياً لخصوص غمار الحياة أو لمواصلة دروسه الجامعية مواصلة مفيدة مثمرة .

التعليم الجامعي

لا يجدر بنا أن نتكلم عن التعليم في مصر دون أن نذكر كلمة موجزة عن التعليم الجامعي . فهذا النظام العلمي الذي أعدّه الأجانب لم يحتفظ في الوقت الحاضر إلا بالأسلوب في حين فقد الروح التي أحيته .

ليست الجامعة في حقيقة الأمر إلا مجموعة كليات تخصصت كل واحدة في فن مستقل . فهذه المركزية الادارية ترجع إلى

ضرورات إدارية أكثر مما ترجع إلى الضرورات الثقافية ، إذ أن الجامعة رغماً عن استقلالها الذاتي التي تدعيه لاتزال واقعة تحت سيطرة وزارة المعارف العمومية . وكيف تستطيع الجامعة أن تتحرر من تلك الرقابة ؟ لقد نظمت المرحلتين الأوليتين من التعليم كي تمهدا السبيل للتعليم الجامعي . وهاتان المرحلتان خاضعتان للمرحلة الجامعية ومتعلقتان بها . فمن ذا الذي يتحتم عليه أن يتخذ قراراً بصدد التعليم العالي ، ليوفق بينه وبين التعليم الثانوي ، حتى يتناسب مع الروح التي أشرفت على تكوين الطالب الفكرية ؟ أهو مدير الجامعة الذي يجهل مجهودات رجال التعليم في هذا الصدد أم الوزير الذي يتخذ القرارات ويشرف على تنفيذها ؟

ونلاحظ على العموم أن اختصاصات مجلس الجامعة صورية فالعتمد هو المسئول عن سير الدراسة في كليته ولا سيما من الوجهة الفنية . وليس المدير إلا ممثلاً للإدارة العامة في الجامعة .



لا تعتبر الشهادة الجامعية ضماناً لثقافة الطالب التامة . وليست تلك الشهادة إلا اعتراف بقدرته على احتراف مهنة معينة . فما هي

العلاقة القائمة في هذه الحالة بين الكليات التي تجهل بعضها بعضاً ؟
لقد أتحدث فيما مضى تحت إشراف المدير وأعلنت استقلالها .
فلو فرضنا أنها وضعت في الحاضر تحت سيطرة وزارة المعارف
فهل يعوق هذا الاجراء سير الدراسة فيها ؟ لا أظن ذلك شخصياً .
وما هذا التفاوت الشكلي إلا سخافة سافرة . وقد تجزأت
الجامعة إلى كليات فانصرفت عن الغرض الحقيقي التي أسند إليها
في البداية فهي تسعى . في الوقت الحاضر . إلى تحقيق غرض واحد
هو تكوين إخصائيين في مختلف الفنون . ومع ذلك لم تفلح
جميع الكليات في تحقيق هذا الغرض الضيق .

وقد تجد في كليات الطب والزراعة والهندسة تعليماً مرضياً .
إلا أن تقدم العيد بالرأى في هذه الكليات ليس له أثر واضح
إذ أن الأساليب لا تختلف عن الأساليب المتبعة في الكليات
الأوربية . والأمر على نقيض ذلك في الكليات التي يعتمد فيها سير
التعليم على مبادهة العميد ، فإن التعليم فيها ناقص على طول الخط .
ويلاحظ ذلك النقص في كليات الحقوق والآداب والتجارة .

* * *

حوّلت مدرسة التجارة العليا إلى كلية . وقد أراد مجلس

الجامعة من وراء هذه التسمية تشجيع حاملي البكالوريا على الالتحاق بهذه الكلية دون أن يشعروا بالمحطاط مستواهم بالنسبة إلى زملائهم . ولكن مستواها العلمى لم يزدهر على الرغم من التسمية الجديدة . ولما أراد مجلس الكلية أن يدخل تعديلا على المناهج بقصد مزج التعليم النظرى بالتعليم العملى أساء إلى سمعة الكلية فى الخارج . ولما كانت الكلية لا ترمى بتعليمها الراقى إلا لإعداد خريجيها للعمل كمستخدمين وكتبة فى المصالح والبنوك كشفت عن عدم أهلية تعليمها .

أن البلاد تشكو حاجتها إلى الاختصاصيين فى العلوم الاقتصادية فمن يزودها بتلك العناصر غير كلية التجارة ؟ لذلك وجب إصلاح هذا المعهد وإلا وجب إسقاطه من قائمة المدارس التى تدرس تعليمًا فنيًا راقياً .

استمدت مصر الحديثة من فرنسا قوانينها المدنية والتجارية . فهل يبرر هذا القرض استعمال نظم الدراسة المتبعة فى كليات فرنسا وبلجيكا ؟

تحكم المحاكم الأهلية والمختلطة باسم جلالة ملك مصر ومع

ذلك تختلف في أساليب عملها . ونلاحظ على الأخص أن المحامين لدى المحاكم المختلطة يتولون الدفاع عن الطرفين في القضايا المدنية والتجارية على السواء بينما يحدث مراراً أن يغفل القاضى في المحاكم الأهلية عن التمييز بين الجنى عليه ومحاميه حتى لتظهر في أحوال كثيرة قلة فائدة المحامى . ثم أن في المحاكم الأهلية تسكتفى بالمنطق وبعض الفقه في غالب الأوقات على خلاف ما هو مشاهد في المحاكم المختلطة .

أترانا نبدى هذه الملاحظات للحط من قيمة المحاكم الأهلية؟ كلا ثم كلا . بل إن قليلا ممن لجأوا إلى المحاكم الأهلية يشكون منها . فتلك المحاكم — كما هى اليوم — من أنجح الإصلاحات التى تلائم طبيعة الشعب . فلما لايسرى الاعداد للمهنة القانونية على الأساليب العملية التى تعتمد خاصة على البحوثات ، لاسيما وأن الطريقة الحالية — وهى عبارة عن درس كتب ضخمة وعديدة — لاتأتى بفائدة ملموسة على ما يظهر إذ سرعان ما ينساها الطالب بمجرد فراغه من الامتحانات ؟

من الصواب — قبل أن نتكلم عن كلية الآداب ، أن

نثني على الجهود التي بذلها الدكتور طه حسين بك لرفع مستوى هذه الكلية لما نيّطت به تلك المهمة . ولكن المناهج التي وضعها ودافع عنها في مؤلفه عن « مستقبل الثقافة في مصر » أثارت ضجة شديدة بين الطلبة حتى أنها أساءت إلى نفوذ العميد السابق وحظوته .

ولو كان الدكتور طه حسين بك أنفق في الجامعة فترة من الزمن أطول من التي قضاها كعميد للكلية إذن لاحظ أن المناهج الجديدة تتطلب مجهوداً عظيماً من الطالب ولا تفتح له منافذ جديدة في الحياة أو تكفل له مستقبلاً يليق به ، إذ أن مهنة المدرس هي الوحيدة التي يستطيع المتخرج في الآداب أن ينهض بأعبائها .

نعم لقد أوجد الدكتور طه حسين بك قسماً لتدريس الصحافة والترجمة . ولكن لم يزل روح الرجعية تسود أمثال تلك الإصلاحات . فمن المستحيل أن يصير الشاب مترجماً مرضياً إن لم يحسن الكتابة في لغتين كما أنه لا يصير صحفياً ماهراً إلا إذا تتقن تثقيفاً واسعاً .

وما دامت كلية الآداب لا تستطيع أن تزود البلاد برجل لأدب والفكر فستظل كل جهودها عقيمة باطلة .

الباب الخامس

مميزات المدرسة المصرية

تقدم المدارس الأهلية — سواء كانت حرة أو أميرية —
لونا واحداً من التعليم ، وذلك على نقيض معظم المدارس الأجنبية .
فبينما يصعب على تلاميذ المدارس الأجنبية أن ينتقلوا من مدرسة
إلى أخرى في أثناء دراستهم ، إذا بتلك الصعوبة تتلاشى فيما
يتعلق بالمدارس الموضوعة تحت رقابة الوزارة ، فليس ثمة شيء
أساسي أو ثانوي يميز مدرسة عن أخرى .



ليس المدرسون أنساء المدرسة . فهم موظفون يعينون
ويرقون وينقلون بمثابة أمر . ولا يطلب منهم إلا الإلقاء
محاضراتهم وتصحيح التداريب والتمارين . وعند ما يفرغون
من حصصهم تنقطع علاقاتهم بتلاميذهم . ذلك أن تعد النظام
والسلوك من اختصاص الضابط أو ناظر المدرسة وهما بدورهما
ليسا سوى آلة تنفذ إرشادات الوزارة . وكل شيء في تلك

المدارس يسير حسب نظام مرسوم من قبل ولا يدخل عليه أى تجديد . وتلقى الدروس بعينها فى كل مكان ويوضع كتاب واحد بين أيدى التلاميذ كما توجه إليهم إرشادات واحدة توزع على المدارس فى صورة منشورات تتضمن أيضاً كيفية تنفيذ تعليمات الوزارة .

لا تعتبر المدرسة معهداً للتربية . وإنما هى أشبه بالسجن ، على أن النظام فيها غير دقيق ، والمدرسين لايهتمون كثيراً بسلوك تلاميذهم . فاذا ما غادر الطالب المدرسة لايشعر بحنين إليها أكثر من حنين الجندي لشكنته . فليس ثمة تذكار حبيب يجذبه إليها !

هذا ولا تقوم بين أساتذة المدرسة أو نظارها أية علاقة مباشرة بالأهالى . وهكذا أحيطت المدرسة بسور لايخطأه أحد مطلقاً . كما أن التعاون بين الأساتذة والأهالى ذلك ، الذى ينتج أحسن الثمرات من وجوه كثيرة ، معدوم فى مصر مجهول الأثر . غير أنه لايلىق أن ينسب هذا الإهمال إلى الادارة لأن كثيراً من الأهالى يهملون أبناءهم إهمالاً تاماً فهم إما لايعتنون بتعليمهم

وأما يعجزون عن مراقبتهم فيزهقون الوزارة بهذه المهمة . فما الذى يدهشنا إذن من أن تكون الوزارة المتصرفة في أمور تربية الشبيبة .

ولكن الخطأ يعود أيضاً على الوزارة إذ لم تصنع شيئاً من ناحيتها لإصلاح هذا العيب وتوطيد العلاقات الوثيقة بين الأهلى والأساتذة . فالجمعية والنوادي قليلة وتنظيم الحفلات السنوية أقل مما ينبغي أن يكون . وهكذا قضى الجمود الإدارى على كل اقدام بالرأى الشخصى .

...

ولما كانت المدارس معدة على طراز واحد ، فكيف يمكن أن تمتاز إحداها على الأخرى ؟ لقد عمدت بعض المدارس إلى إعلان فوز طلبتها فى الامتحانات الرسمية . وعلى الرغم من أن الامتحانات لا تنبىء بصفة قاطعة على كفاءة الطلبة العلمية ، فقد كنا نود أن نكتفى بهذا الدليل ، فنقدم الطالب الذى تخرج من مدرسة تنال باستمرار نجاحاً باهراً فى الامتحانات على غيره . ولكن عندما يلتقى الطلبة كلهم فى الجامعة لا يشعرون بتفاوت ثقافى كبير فيما بينهم . كما لو كان بعضهم قد اختلط ببعض منذ

زمن طويل ، وانهم جميعاً قد تربوا في مدرسة واحدة تحت إشراف معلم واحد وفي فصل واحد .

...

ومنذ قريب اهتمت بعض المدارس بالرياضة البدنية . وربما كان من الأفضل لو أنها عودت التلاميذ على ترويض عقولهم بحشهم على غشيان المكتبات والأندية العلمية . لقد جهرت شخصيات بارزة بعجبها وأسفها لابتعاد الطلبة عن زيارة المكتبات المدرسية . ولو أنهم أرادوا استمالة القارئ إذن لعرضوا عليه تسليية حقيقية في أوقات فراغه ، وذلك بتقديم كتب غير التي تلزمه البرامج بدراستها . فالأوروبيون ولاسيما الانجليز يهتمون بنشر كتب مسلية ومفيدة في آن واحد من شأنها أن تغري القارئ من مختلف الأعمار والطبقات .

لعل بين الكتاب المصريين من يرى في تكرير قلمه لخدمة الشبيبة ما ينقص من مكانته . أفليس في هذا الإهمال شيء من الزهو ؟

مدرسة الأعيان (معهد فاروق)

أرادت وزارة على ماهر باشا الأولى على الرغم من قصر المدة التي مضتها في الحكم أن تقوم بسلسلة من الإصلاحات الضرورية. فكان رئيس الوزارة الأسبق أول من لاحظ عدم التنوع في سبل التعلم المتبعة في المدارس الواقعة تحت إشراف وزارة المعارف كما تبينت له ضرورة تكوين ناشئة ممتازة تفوق سواها من الوجهة العلمية والخلقية وتكون مشبعة بمبادئ أدبية راقية. لذلك اقترح في عهد وزارته عام ١٩٣٦ إنشاء مدرسة للأعيان سماها «معهد فاروق».

وفيما يلي بعض مميزات هذا المعهد :

- (١) التعليم في ذلك المعهد يمهّد لدخول الجامعة كما هو الحال في المدارس الثانوية.
- (٢) توجه عناية خاصة للناحيتين الأدبية والخلقية.
- (٣) تتمتع إدارة المعهد بالاستقلال التام.
- (٤) يقوم مجلس إدارة المعهد بوضع برامج في حرية تامة.
- (٥) مدة الدراسة فيه خمس سنوات فيما عدا السنة التوجيهية.

(٦) ينظم قبول الطلبة بمسابقة يشترك فيها من يتراوح سنهم بين الثانية عشرة والثالثة عشرة فقط بشرط أن يقع عليهم الاختيار.
(٧) يجب ألا يزيد عدد طلبته ٢٤٠ طالبا ولا يزيد عددهم في كل فصل على ٢٠ طالبا .

(٨) يختار التلاميذ بين أبناء الأعيان أو الذين أظهروا في المرحلة الابتدائية ذكاء ونشاطا .

(٩) لا تقل المصاريف المدرسية عن ١٢٠ جنيا سنويا وذلك جريا على ما هو متبع في الجامعات الأرستوقراطية في بريطانيا العظمى .

(١٠) تتبع في هذا المعهد أحدث الطرق العلمية ، ولا تكون المسابقات قاصرة على اختيار قوة الذاكرة بل يجب أن تكون مقياسا للتفكير والمنطق .

(١١) لا يشترك طلبة هذا المعهد في الامتحانات الرسمية ولم حق الالتحاق بالجامعة دون قيد أو شرط .

(١٢) يعين مدير انجليزى خبير بالمسائل (البداوجية) لإدارة هذا المعهد في البداية الى أن يستطيع أحد المصريين القيام بهذه المهمة .

(١٣) توجه عناية خاصة إلى تعليم اللغات الأجنبية (الإنجليزية والفرنسية) وتجاوز دراسة إحدى المواد بهاتين اللغتين .

وتقبل الراى العام فكرة انشاء هذا المعهد بكثير من الحذر . فاستنكرت بشدة فكرة تكوين طبقة أرستوقراطية ، لم تكن فى الأصل أرستوقراطية ، ربما وقفت موقف الكبرياء والادعاء من الطبقة المتوسطة . لذلك لم يتردد حزب الوفد عندما صارت إليه مقاليد الحكم بعد ذلك بقليل فى إلغاء المرسوم .

نعم لم يكن هذا المشروع مجرداً من كل نفع فى نظر أولئك النقاد ، ولكنهم كانوا يخشون جميعاً خطر الانغماس فى المحسوبة . فكانوا يصوبون انتقاداتهم إلى الوجهة النفسية دون الوجهة الفنية . فأهملوا البحث فى تفاصيله واعتبروه خطراً على الأمة .

كان المشروع ينطوى حقاً على شئ من الابتكار ، ولكنه درس بسرعة فأسفر عن نقص كبير ، ولو أنه درس دراسة تمحيص واتقان إذن لنال قسطاً أوفر من النجاح والتوفيق .

وإذا فرضنا أن ولاية الأمور فكروا يوماً فى إعادة تطبيق هذا المشروع فواجب عليهم عندئذ أن يتنبهوا إلى مايتأتى :

أولاً : لا فائدة من الاهتمام بمرحلة واحدة من مراحل التعليم

بل يجب توجيه العناية إلى المراحل الثلاث جهد المستطاع .
ورفعة على ماهر باشا من الذين يرون أن الشاب يتطور تطوراً
نهائياً بين الثالثة عشرة والثامنة عشرة من عمره . على أنه من
العبث أن يعلم ويهذب شاب يتلقى قبل الثانية عشرة من عمره
تعلماً عادياً ثم يعود بعد الثامنة عشرة إلى بيئته الأولى لاكمال
دراسته الجامعية .

ثانياً : إذا تخرج الشاب في المعهد وهو في الثامنة عشرة من
عمره كان من الصعب عليه أن يقوم بعمل مفيد في حياته .
ولكن إذا فسر — كما هو المنظور — في أن يستكمل دروسه
في الجامعة ، فهل يعامل في هذه الحالة معاملة خاصة أم يوضع على
قدم المساواة مع زملائه الآخرين ؟ إلا أن هذه الملاحظة اليسيرة
كافية لأن تظهر لنا أن المشروع ، وقد اقتصر على مرحلة واحدة ،
لم يسفر إلا عن نتائج عقيمة .

وعلى ذلك :

(١) يجب ألا يقبل في هذا المعهد غير أبناء الموسرين الذين
في إمكانهم الاستغناء عن شهادة رسمية تسمح لهم بمزاولة مهنة حرة

أو يلحقون بخدمة الحكومة أو أية شركة تجارية . فيتلقون في هذا المعهد الأساليب الراقية والمبادئ الرفيعة ، حتى يصيروا أرباب أسر ممتازين وأبناء مخلصين لوطنهم ويكونوا قدوة صالحة . وفي هذه الحالة يجب أن يلحقوا بالمعهد عند بلوغهم السابعة ولا يغادروه إلا متى بلغوا سن الرشد . وبطبيعة الحال يكون عددهم في كل فصل محدود لكي يعتنى بكل طالب عناية خاصة . (٢) أو أن يختار الطلبة الذين يبدون في المرحلة الابتدائية ذكاء ونشاطا في دروسهم فيتلقون تعليما خاصا كالذي أشار إليه مشروع سنة ١٩٣٦ ، على أنه بدلا من أن يواصلوا دروسهم العالية في الجامعة المصرية يبعث بهم إلى الجامعات الأوربية الكبيرة .

ولامانع من تطبيق الفكرتين في معهدين مختلفين في آن واحد .

إلا أن الآراء المذكورة في مشروع سنة ١٩٣٦ الخاصة بتعليم اللغات الأجنبية لا تتفق مع الحركة القائمة في الوقت الحاضر تلك التي ترمي إلى القضاء على المدارس الأجنبية في مصر واستئصال دراسة اللغات الأجنبية من البرامج المدرسية .

الكتاب الثاني

مقدمة ————— وعاء

العلاقات المدرسية الأولية — دراسة اللغات الأجنبية —

ترجمة أشهر المؤلفات الشهيرة

صارت العزلة كلمة جوفاء بفضل الاختراعات الفنية الحديثة .
الأمم تحافظ على علاقاتها الاقتصادية والأدبية والسياسية فيما
بينها طوعا أو كرها بحيث لا تستطيع احداها أن تنعزل عن غيرها .
واجتهد الناس في أن يتصلوا بعضهم ببعض . ولا شك في
أن أفضل طريقة لبلوغ هذه الغاية هي القيام بالرحلات والانكباب
على المطالعة . وفي كلتا الحالتين لابد من الامام باللغات . لذلك
أدخل تعليم اللغات على المناهج المدرسية والجامعية وأفرد لها وقت
غير قليل .

وحذت مصر حذو الدول الأخرى المتمدينة لما أصبحت بعد
فتح قناة السويس مفترقا للطرق العالمية ومهبطا كريما للنزلاء من

لأجانب ، إذ كان من الصعب عليها أن تجني ثمرات المدنية الأوربية لو ظلت على جهلها باللغات الأجنبية .

ولما كانت الدول تستخدم في علاقتها بعضها مع البعض الآخر اللغتين الفرنسية والانجليزية ، فقد وقع الاختيار في مصر على هاتين اللغتين فضلا عن اللغة العربية . ولم يكن هذا الاختيار لكثرة الذين يتكلمون بهما ، وإنما لأهمية الأقطار التي تتكلم بهما .

هل صحيح أن دراسة ثلاث لغات عبء ثقيل على الطالب؟ لم يعد خافيا أن معظم الطلبة لا يحسنون الكتابة ولا يحسنون الكلام في تلك اللغات الثلاثة ، ولعل هذا الضعف يرجع إلى سببين رئيسين : الأول عدم استعداد المصريين لدراسة اللغات الأجنبية والثاني قلة الحصص المخصصة لدراستها .

أما عن السبب الأول فلست أدري لم يعجز المصري عن الكلام بلغة أجنبية في حين أن شعوبا ثقل مدنية وتقدما عن مصر لم يشعر أبناؤها بصعوبة في هذا الصدد .

أما السبب الثاني فلي في معالجته سبيلان أذكرهما دون أن أقرر ماهو أفضلهما :

يستوجب الاقتراح الأول تخفيض عدد اللغات من ثلاثة

إلى اثنين فقط . ويستوجب الاقتراح الثانى زيادة الحصص
المخصصة لدراسة اللغات .

ولما كانت معظم الأمم تجرى على خطة تعليم ثلاث لغات ،
فمن المشكوك فيه أن تأخذ مصر بقرار يناقض ذلك الاتجاه . أما
زيادة عدد الحصص لتعليم اللغتين الانجليزية والفرنسية فإجراء
قد يسىء إلى تدريس العلوم الأخرى .

وليس المنتظر أن يجيد حامل البكالوريا — فوق لغته
الوطنية — اللغة الانجليزية واللغة الفرنسية معا . فللغات والعلوم
الأخرى يجب أن تقتصر دراستها فى المرحلة الثانوية على وضع
أساس متين يساعد الطالب على أن يحسن الاعراب عن أفكاره
ومعلوماته إن رغب فى ذلك فى المستقبل .

من المسلم به أن المناهج الثانوية أهملت اللغة الاضافية .
ولم تعد دراستها بعض المعلومات النحوية والكلمات الجارية
إلا أن قيمة تلك المعلومات البسيطة تتجلى عند الضرورة .

أما اللغة الأساسية فتتطلب فى الواقع اطلعا واسعا على
الآثار الأدبية ودراية كاملة بالقواعد النحوية وإجادة للانشاء .
ومعرفة هذا كله يستوجب دراسة عميقة ، ومن ثم يكثر عدد

الراسبين من الطلبة في هذه اللغة .

ومهما يكن من أمر ، فإن حذف اللغة الاضافية من المناهج ربما كان من الاجراءات التي تبعث على أسف الطالب فيما بعد . ولقد اهتدى نجيب الهلالي بك إلى مظاهر النقص في تعليم اللغات فاقترح علاجا للحالة إلا أنه اعترف بأن تنفيذه قد يثقل كاهل الميزانية . ولما كانت المقامات المختصة لا تنظر بعين الارتياح إلى كل مشروع يتطلب تنفيذه انفاق مال كثير فواجب حتم ان يطبق نظام لا يكلف الدولة مصاريف جديدة لاجتناب العراقيل التي قد تحول دون تنفيذه .

لا تزال الوزارة تحاول إلى الآن تدريس اللغات باعطاء دروس في النحو والأعراب والأملأ وشرح النصوص . هذه الطريقة عديمة الفائدة من الناحية العملية ان لم يضاف اليها التخاطب . ولكن هل من السهل أن يخاطب الأستاذ كل تلميذ على حدة ولا سيما إذا كثر عدد التلاميذ في الفصل ؟ أفلا يحسن أن تدرس احدى المواد - كالتاريخ مثلا - بلغة غير التي تستعمل عادة لدرس سائر المواد ؟ ألا أن طلبة المدارس الأجنبية يتعاملون هذه المادة باللغة العربية في حين يتعلمها طلبة المدارس الأهلية بالإنجليزية

أو الفرنسية حسب اللغة التي يختارها كل واحد . والنظام الأخير يساعد دون شك على اتقان اللغات الأجنبية .

ان الذين يريدون استئصال اللغات الأجنبية من المناهج الدراسية لا يعقلون الخطر الذي قد يترتب على ذلك . فهذا اجراء لامبرر له خاصة من الوجهة العلمية ، إذ لا تزال مصر في حاجة ماسة إلى الثقافة الأوروبية ، إذ لا تزال القيمة العملية للكتب التي تنشر باللغة العربية ضئيلة . والمطبعة العربية لا تنتج في الأغلب سوى الدراسات الأدبية والدينية ، وهكذا يشعر الشب الذي لا يجيد إحدى اللغات الأجنبية بعجزه عن مواصلة تثقيفه العلمي .

يضاف إلى هذا ان مصر بحاجة ملحة إلى اطلاع الأمم الأخرى على مجهودها العلمي . وقد كان المغفور له الملك فؤاد الأول يدرك ، عندما استنجد بالعلماء والكتاب الأجانب ، مبلغ الفائدة الأدبية التي تجنيها بلاده من تلك المطبوعات التي عني بتوزيعها على جميع الأمم الراقية المتمدينة .



ومن الطبيعي أن أقلية بسيطة في كل أمة تجيد التخاطب

والكتابة بلغة غير لغتها الأصلية . ذلك أن غالبية المثقفين تهمل بعد انصرافها من المدرسة أو الجامعة لغة تلقتها في باكورة العمر ولم تدع حاجة العمل إلى استخدامها . والمصري المثقف لا يستثنى في هذه القواعد . فواجب إذن أن يمد هؤلاء بطائفة منتخبة من المؤلفات العظيمة مترجمة إلى اللغة العربية .

وإلى أن يستطيع الكتاب والمفكرون والعلماء المصريون أن يتساووا مع أقرانهم الأوروبيين في الميدان الثقافي ، فالترجمة تستطيع وحدها أن تسد عجز الانتاج المحلي . ولقد أنشئت جماعة « دار الترجمة والتأليف والنشر » منذ سنوات لتشجيع المترجمين والكتاب فكان انتاجها في أول عهدها مرضيا وشاملا لشتى الموضوعات ، إلا أن البطء أعتور جهودها فيما بعد لعدم التشجيع الكافي من جانب القارئين .

ولقد كتب المغفور له يعقوب أرئين باشا بصدد ترجمة المؤلفات الشهيره يقول : « لاشك أن هذه الحركة العلمية والأدبية التي تبدأ بالتراجم قد تكون نتيجهتها انعاش الحركة الثقافية وازدياد عدد المؤلفات باللغة العربية يترجمها بعد ذلك نفس المترجمين إلى اللغات الأجنبيةه . ولكننا لأنملك العناصر الكافية لتشجيع

المترجم على العمل فنصرف له الأجرة الكافية إذ ان هذه المهمة تتطلب من المترجم استعدادات خاصة ومعلومات واسعة .

أما اليوم فنحن نشهد كتاباً صغيراً نال شهرة عظيمة ، ذلك هو الكتاب الذى يصدر كل أسبوع باسم « روايات الجيب » ومعظمها روايات بوليسية مترجمة إلى العربية قد تبعث على تسلية القارئ بضعة ساعات ولكنها لاتدع فى عقله أى أثر علمى مفيد .

فاذا قارنا بين الشهرة التى نالتها هذه المجلة والاهمال المعيب الذى تقابل به المؤلفات العلمية التى ينالها التلف فى واجهات المكتبات كان من العسير أن نتنبأ بمستقبل زاهر للترجمة المفيدة والمترجمين المتقنين .



ومسألة دراسة اللغات الأجنبية تدفعنا إلى خوض موضوع العلاقات المدرسية الدولية .

يقوم الى جانب المشاعر الوطنية التى اتخذت فى بعض الأمم صبغة عداوية شعور آخر يرمى إلى توثيق عرى الصداقة والتضامن بين جميع الشعوب ، وهو شعور لايجوز استصغاره والاستهانة بشأنه .

لقد اختصرت الطائرات المسافات . بل ونستطيع أن نضيف أنها محت الحدود السياسية بين الدول . فلم يشعر الانسان فى يوم ما بأهمية التضامن كما يشعر بها اليوم ، ولم يفلح نظام (الأوتارشييه) حتى فى البلاد الديكتاتورية فى القضاء على هذا الشعور .

أنستخلص من ذلك أن أفئدة البشر اقفرت من روح الوطنيه ؟ كلا ! لقد فشلت تجربة إيجاد عصبة أمم لحل المشاكل السياسية ، ولكن من الميسور استغلال هذه الفكرة من الوجهة الأدبيه لتدعيم قواعد التفاهم بين الشعوب بواسطة الشبيبة التى لم تؤثر فيها البواطل ولم يتلاعب باللبابها الحقد والبغضاء .

فواجب إذن أن ننتهز فرص الاجازات المدرسية للتقريب بين أوجه النظر المختلفة . ولتحقيق هذا الهدف يتبادل الطلبة الزيارات ، وتتمكن علاقاتهم فيما بعد عن طريق المراسلات وتبادل الأسر والأولاد والعناية بهم . وعندى أن هذا المقترح الأخير هو خير ما يجب أن يطبقه أعيان مصر . فالشاب يستطيع بسلوكه الشخصى فى الخارج أن ينشر دعاة صالحة لوطنه فى الخارج أو على الأقل يروض الأجنبي على أن يحترمه ، كما يتعلم

بنفسه كيف يحترم بلاد غيره وهكذا تتوطد أسس الاتفاق العظيم
الذى يحاول تحقيقه بين الأمم .

أهمية وجود المدرس الرئيسى

لا يتفق تقسيم العمل المتبع فى الصناعة والادارة مع التعليم .
ولقد اقحمت على المناهج علوم متنوعة بحجة نشر الثقافة
العامة . فتدريس كل علم يستلزم مدرسا مختصا . فالطالب يرى
طوال اليوم عدداً من المدرسين يلقونه مختلف العلوم . فهم يلقون
محاضرتهم ثم يأمرن بانجاز واجبات اضافية ويطلبون مراعاة
عناية خاصة بها دون اكرامهم لقدرة الطلبة .

والمشاهد فى المدارس الأوروبية هو أن المدرس الرئيسى
ينسق الجهود ويرشد التلميذ . غير أن هذه الوظيفة غير معروفة
فى مصر والطالب يشعر بالنقص الناجم عن ذلك الفراغ ويأسف
له وهو مضطر إلى أن يعمل بنفسه . ولما كان محروما فى معظم
الأحيان من ارشادات ذويه ، فهو يتوق الى الاسترشاد بآراء
مدرسة وتوجيهاته . فمن ذا الذى يضمن لذلك التلميذ سلوك السبيل
القومى لو لم يكن المدرس خبيراً فى تلك الشؤون ؟

وفي بريطانيا العظمى يوضع كل طالب تحت اشراف مدرس
مرشد «Tutor» يكلف برعاية شئون الطالب الخلقية والمادية
وبتوجيهه وارشاده على وجه العموم . وهو يهتم شخصيا بكافة
أمور الطالب الذى وضع تحت وصايته ، وهو بذلك يضيف الى عناية
أولياء الأمور بأولادهم عناية جديدة أو يقوم مقامهم ان أهملوا
شئون أبنائهم . ولا جدال فى أن الطالب الذى يشعر بمراقبة جديدة
يقبل على العمل اقبالا كبيرا .

فتمت تحظى الناشئة المصرية بتلك الرعاية الضرورية ، حتى
يتم تكوينها من الوجهتين الثقافية والخلقية أتم تكوين ؟

دراسة التاريخ

لعل بين الطلاب من لا يحب علم التاريخ . ولكن هؤلاء
لا يشعرون أبداً بملل فى دراسته أو بكرهية لاستيعاب فصوله .
وحب الناس للتاريخ لا يرجع الى ما يتضمنه من الحوادث الشائقة
والواقع ان الذى يميل الى دراسة ذلك العلم يجده باعثا على التسلية
ومهدبا للنفس ، ذلك أنه يحدثنا عن سلوك أسلافنا وبذلك يدفعنا

الى اجتناب الأخطاء التى ارتكبوها حذرا من التورط فى الحروب
والأصطدام بالكوارث والمحن .

ولكن المدارس شوهت معنى هذا العلم وممره . فهى
تدرسه فقط على أنه مادة تعمل على تدريب الذاكرة والمران على
اللغة . فكلمة حفلت اجابات الطالب بالتفاصيل ازدادت الدرجات
التى يحصل عليها .

وتهمل المناهج ربط الحوادث بعضها ببعض . ولما كانت
هذه المادة واسعة الأطراف ، اقترح ، لتخفيف دراستها ، اسقاط
بعض الحوادث التى لا تنطوى على أهمية خاصة . وهكذا يبدو
النص متقطعا وتبدو الحوادث غير متسلسلة المتتابع ، وهو متى قدم
للطالب على هذا النحو المبتور ، لم يبعث على اثاره تفكيره ،
وحينئذ تصير الدراسة خالية من كل لذة أو فائدة .

ولقد نص منشور وزارة المعارف العمومية الصادر بتاريخ
سنة ١٩٢٢ على أنه بدلا من ائقال ذاكرة الطالب بالتواريخ
وأسماء الحروب والانتصارات والانهيئات مما يؤدى فى معظم
الأحوال إلى هياج العواطف الوطنية فلنرسم له صورة مجردة من
الأغراض الأنانية عن تطور العالم ، فنظهر له مثلا مزايا كل شعب

يعيوبه ، ونظلمه على الخير الذى قدم والنشر الذى ارتكب ،
ونوقفه على الخدمات التى أداها للمدينة . وهكذا تطرى كل أمة
أو تدم وفاق آثارها النافعة أو الضارة بالتقدم والعمران .

وخلاصة رأيي فى هذا الصدد هو أن دراسة التاريخ ليست
بدراسة لقواعد الأدب والأخلاق . فهو لا يمدنا إلا بنماذج قليلة
للجريمة التى نالت عقابها والعدل الذى كوفى . ان التاريخ
لا يقوم على الخيال بل يتركب من حقائق واجترأت سافرة .
وتظهر لنا الحقائق القاسية ان الأمم شيدت عظمتها على حوادث
الاجرام التى اقترفتها أول الأمر . فليس لنا أن نحكم على الأمم
والشعوب بما كانت عليه أول الأمر وإلا مقتناها جميعا .

والتاريخ فن قبل أى شىء آخر . فمن يدعى بأنه خال من
الدقة أو أنه غير مفيد لأنه لا يتنبأ بالمستقبل لعله اكتفى بدراسة
الوقائع التى لا تتكرر على نمط واحد بطبيعة الحال .

والذى نلاحظه أن الحوادث العالمية تدور حول مبادئ
ثابتة منذ نشأة العالم . وتمثلت تلك المبادئ تارة فى التوازن
السياسى وتارة فى الاعتبارات العنصرية وطوراً فى غريزة السيادة
والتحكم . فكما أن الطبيعة والكيمياء لا يستطيع درهما بواسطة

الأمثلة وحدها، كذلك لا يدرس التاريخ بواسطة سرد الحوادث فقط . ولكننا نقول مع الأسف أن هذه الطريقة هي المتبعة الآن في المدارس . فقد أهملت المبادئ السياسية التي تعتبر قواعد هذا الفن اكتفاء بسرد الأمثلة والحوادث .

والأفضل تجزئة دراسة التاريخ على ثلاث مراحل منفصلة : الأولى دراسة سريعة ومختصرة للحوادث ، والثانية دراسة المبادئ والأفكار على ضوء الحوادث ، والثالثة دراسة فلسفة التاريخ . ولكي يأت هذا العلم بالثمرات المرجوة منه يجب دراسته دراسة ظاهرية ، وذلك بتدبر الحوادث كما هي لا كما نود أن تكون ، فإذا أخذنا بطريقة حشو الكتب المدرسية باعتبارات وطنية عصبية ، ازدادت الخلافات الدولية ، وانتشر بين الناس الحقد الأعمى والتعصب الذي لا يقف عند حد .

فترات العمل الزراعي

يؤسفنا أن تهدف جميع الإصلاحات التي أدخلت في البلاد الديكتاتورية تحقيق الغايات الحربية . مع أن بعض تلك الإصلاحات كانت جليلة الشأن حقاً كمثل فترات العمل بالزراعة التي سنتحدث عنها فيما يلي :

اهتم الزعماء الألمان بآن يكفلوا للشبيبة إقامة فى الهواء الطلق ، وصلة مستديمة بالحياة الزراعية . فأنشأوا منازل ريفية لايواء الشبيبة (وبالأخص شبيبة المدن) ولتعويدها على الحياة الريفية والقيام بالأعمال الزراعية .

ولست أدرى كيف لم يحقق ولاية الأمور فى مصر حتى الآن منافع هذا المشروع وتأثيره على مستقبل الشبيبة . فتلك الشبيبة التى تستنيم إلى حياة المدن والوظائف الكتابية ، والرفاهية التى تمتاز بها الإقامة فى المدن الكبرى لاتعرف عن الحياة الريفية إلا ما تقرأه فى الكتب والجرائد ، وتلك صورة مشوهة ناقصة .

ولقد كان أكثر المستعمرون فى البلاد الجديدة من المغامرين الذين استوطنوا بقعة من الأرض ليحملوا الحكومة على الاعتناء بهم وتشجيعهم على الإقامة الدائمة بها . فلم لاعتبر الريف بلاداً جديدة ولم لالنجب الإقامة فيها ؟ ذلك أنه طالما كان سواد سكانه من الطبقة الفقيرة ، فلن تسارع الحكومة إلى اصلاح أمره والعناية بشأنه .

وقد أشرنا فى معرض حديثنا عن التعليم الثانوى العملى إلى وجوب ادخال بعض المعلومات الزراعية النظرية . وما من شك فى

أن فائدة هذا التعديل تتضاعف لو طبق أولئك الشبان تلك النظريات التي يدرسونها في المحيط العملي في أثناء إقامة قصيرة في الريف عندما يكونون على وشك الفراغ من دروسهم .

فيجتمعون مثلاً تحت رقابة أساتذهم ، ويعملون هناك تحت إدارة فنية ليتعلموا كيف يطبقون ما درسوه في الزراعة أو على أقل تقدير يكونون فكرة بسيطة عنها ، وهكذا قد يميل من لا يجد وظيفة ترضيه إلى احتراف هذه المهنة الجليلة ، أما بالالتحاق بكلية الزراعة وأما بالتوجه رأساً إلى الريف حيث تشملها الحكومة بالرعاية والتشجيع .

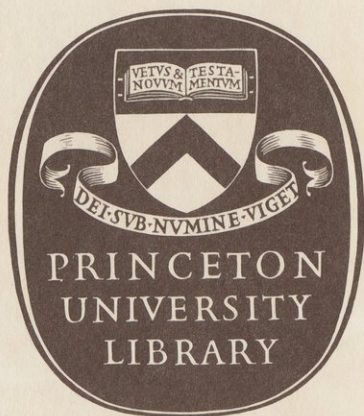
الخاتمة

لم يتناول هذا البحث ، بطبيعة الحال ، إلا بعض المسائل المتصلة بالتعليم في مصر . ولقد كنت أقصد عندما شرعت في هذا البحث إلى تدوين آرائى الشخصية في هذا الموضوع الدقيق ، وعرضها على القارئ في صفحات موجزة . وقد بدأت الكتابة في هذا الموضوع بنظرة إجمالية في وجوه التعليم منذ عهد محمد على باشا ، ولا ريب في أن بعض القراء قد يجدون هذا العرض مملاً أو خالياً من الفائدة العملية . ولكنى رأيت من الضروري أن أظهر ، قبل أن أقدم بأى انتقاد أو اقتراح ، أن الظروف أفسدت روح التعليم في مصر . فقد أصيبت الثقافة في هذه الديار بداء لا بد من علاجه إذا أردنا تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية والأدبية التى تعانيها البلاد .

ويجب أيضاً أن نقضى على الخرافة الباطلة التى تجعل مكانة الموظف فوق مكانة التاجر أو المزارع ، ولكن هل يمكن أن نزيل مثل هذه الاعتبارات في فترة بسيطة ؟ وكذلك حدث عندما تضخم عدد المثقفين المتعطلين أن وجهه

بعض الناس اتهامات لا مبرر لها ضد الأجانب المقيمين في مصر . نعم
أساء بعض هؤلاء الأوروبيون فيما مضى بمصلحة البلاد وابتزوا أموالها ،
ولكننا نراهم اليوم — وقد تطورت مشاعرهم نحو المصريين —
ينتهزون جميع القرص لظهار حبهم لمصر واستعدادهم الصادق
لمشاركة المصريين في جميع الأعمال التي ينجزونها .

ولو سلمنا جدلاً بأن بعضهم يسيء في الوقت الحاضر عامداً
إلى المصالح الوطنية ، فلدى الحكومة طرائق عدة لدفع أخطار
تصرفاتهم دون أن تعرض مستقبل مصر الثقافية لويلات خطر عظيم ،
بانكار كل فضل للثقافة الأوروبية أو حذف اللغات الأوروبية
من المناهج المدرسية أو مكافحة المعاهد الأجنبية وما إلى ذلك .



Princeton University Library



32101 075569002